الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

العمل النقابي العمالي في الجزائر بين 1946- 1954م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبتين :

- شيماء قرجود
- شيماء بوزيدي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

صالـــح حيمر

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ليلـــى بوشعيـــب	أستاذ مساعد - أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
صالـــح حيمـــر	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
عبد المنعم هامـــل	أستاذ محاضر - أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وتقدير

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا طيبا مباركا ملأ السموات والأرض على نعمة التي بها تتم الصالحات إذ هدانا ووفقنا في إتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ المشرف الدكتور " صالح حيمر " الذي أمدنا بالتوجيه والنصائح دون ملل أو كلل فكان بذلك نعم الرفيق خلال مشوارنا الدراسي وانجاز عملنا هذا حيث استفدنا كثيرا من نصحه لنا وتوجيهيه ومؤلفاته في بناء عمل يفيدنا من أجل الوصول للنتائج .

كما نوجه جزيل الشكر للأستاذ الدكتور راحعي عبد العزيز الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته المتعلقة بالمنهجية ومختلف اتجاهات الحصول على المراجع ومنابع المعلومات .

كما لا ننسى أساتذتنا عبر كل مراحل التعليم المختلفة و إلى زملاء الدراسة كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى من ساعدنا من قريب أو بعيد بالشيء القليل والكثير حتى ولو بالكلمة الطيبة إلى كل هؤلاء فقولا لهم :

بارك الله فيكم ومنكم ، وجعلها الله في ميزان حسناتكم وجعل الله الجنة مثواكم ...

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

بعد عناء السنين والسهر حيث الناس نائيمين ، وبعد الفشل الدي جعلت منه سلما يوصيلوني للنجاح ها انا ذا أصل

بداية أهدي تخرجي وفرحتي هاته إلى الذي زين اسمي بأجمل الالقاب من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل إلى من علمني ان الحياة كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى من غرس في مكارم الاخلاق داعمي الاول في مسيرتي وسندي ، قوتي وملاذي بعد الله هو الذي حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق النجاح طاب بك العمر ياسيد الرجال وطبت لي عمرا يا أبي العزيز

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون ، والشمعة التي كانت في الليالي المظلمة وسر قوتي ونجاحي ومصباح دربي حفضك الله ورعاك يا أمي

إلى ملهمة نجاحي إلى من شددت عضدي بهم إلى خيرة أيامي وصفوتها اخواتي وإخوتي الغاليين

إلى صديقة المواقف لا السنين ، شريكة الدرب والطموح البعيد ، إلى من كانت دوما موضع اتكاء ثغرات حياتي صديقتي الغالية " شيماء قرجود "

قائمة المختصرات باللغة العربية

تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
ح.ع.2	الحرب العالمية الثانية

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية

C.F.T.C	Confédération Française des travailleurs chrétiens
C.G.T	Confédération Générale des Travailleurs
C.G.T.U	Confédération Générale du Travail Unitaire
F.O	Force Ouvrières
U.G.S.A	Union General des Syndicats Algériens
U.G.T.A	Union General des Travailleurs Algériens
U.S.T.A	Union des Syndicats des Travailleurs Algériens

مقدمة

مقدمة

منذ احتلالها للجزائر انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة استعمارية بغيضة، استهدفت استعباد الإنسان الجزائري ونهب خيراته ومحو مقوماته الشخصية والحضارية، وهذا ما أدى إلى ظهور مقاومة جزائرية باسلة ، اتخذت شكل المقاومة الشعبية المسلحة طيلة القرن التاسع عشر، لتتحول منذ مطلع القرن العشرين إلى مقاومة سياسية بظهور الحركة الوطنية الجزائرية بتياراتها المختلفة،وصولا إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى عام 1954 ، ولم تقتصر المقاومة الجزائرية بمختلف أشكالها على فئة معينة من فئات المجتمع الجزائري ، بل شاركت فيها كل مكونات المجتمع الجزائري، ومنها فئة العمال ، التي عانت في ظل نظام استعماري عنصري من شتى أنواع الاستغلال والتهميش والحرمان، مقارنة بالعمال الأوروبيين الذي ظلوا يتمتعون بالامتيازات والتسهيلات والحماية من قبل السلطات الاستعمارية.

وبما أن التنظيمات النقابية هي الإطار الأمثل للدفاع عن المطالب العمالية ، فإن الجزائريين كانوا محرومين - بموجب القوانين الفرنسية- من ممارسة حقهم النقابي في شكل مركزيات نقابية جزائرية ، فلم يبق أمامهم سوى خيار النضال ضمن المركزيات النقابية الفرنسية التي كانت تنشط في الجزائر، بغية المطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية. وعلى الرغم من أن هذه النقابات الفرنسية لا تسمح للعمال الجزائريين بالتطرق للأسباب الرئيسية لحالة البؤس التي يعيشونها والمرتبطة أساسا بالوجود الاستعماري، إلا أن ذلك لم يمنعهم من خوض تجربة النضال العمالي ضمن النقابات الفرنسية ، وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية.

وإدراكا منا لمدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الفئة العمالية في خدمة القضية الوطنية، فقد وقع اختيارنا على دراسة هذا الموضوع كعنوان لبحثنا هذا الموسوم بـ: العمل النقابي العمالي في الجزائر بين 1946 و1954 .

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسمح لنا بتسليط الضوء على تطور الوعي النقابي والوطني لدى العمال الجزائريين، وأهم المحطات في نشاطهم للتحضير للثورة التحريرية.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختيارنا لهذا الموضع إلى جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية منها:

- رغبتنا الشخصية في تناول المواضيع ذات الأبعاد الاجتماعية ، على خلاف المواضيع السياسية، التي نعتقد أنها نالت حظها من الدراسة والبحث.

- قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول نشاط الحركة العمالية والنقابية في الجزائر، وخاصة خلال الفترة من1946 إلى 1954، لأن العديد من الدراسات الجزائرية ركزت على الحركة العمالية خلال الثورة التحريرية.

- كون الفترة المدروسة ما زال يكتنفها شيء من الغموض والضبابية، خاصة في ما يتعلق بالارتباط بين العمل النقابي والعمل الوطني في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يكمن هدفنا من دراسة موضوع العمل النقابي في الجزائر من 194- إلى 1954 في إبراز ما يلي:

- معرفة المسيرة النضالية للعمال الجزائريين ومدى مساهمتهم في النضال الوطني من جهة ، وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية للعمال من جهة أخرى.

- إبراز دور العمال الجزائريين في التنديد بالسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر.

- إبراز مدى وعي العمال الجزائريين واستعدادهم للدفاع عن القضية الجزائرية.

- كشف حقيقة السياسة الاستعمارية القائمة على العنصرية والاستغلال والإقصاء.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا حول المسألة النقابية العمالية الجزائرية ، بين سياسة الاحتواء من طرف النقابات الفرنسية ، ومحاولة فك الارتباط من طرف الحركة الوطنية الجزائرية .

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عقب الحرب العالمية الثانية؟.

- ما هي أبرز تطورات العمل النقابي في الجزائر خلال الفترة بين 1946 و1954 ؟.

- ما مدى ارتباط النضال النقابي بالنضال الوطني خلال الفترة المدروسة؟.

- ما هي أبرز محاولات العمال الجزائريين للتخلص من هيمنة النقابات الفرنسية ، ومساعيهم لتأسيس نقابات جزائرية ؟.

- ما مدى تأثير اندلاع الثورة التحريرية على العمل النقابي في الجزائر ؟.

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه، قمنا بوضع خطة تتألف من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، فالفصل الأول كان تحت عنوان .....حاولنا من خلاله تقديم لمحة عن أوضاع

الجزائر عقب الحرب العالمية الثانية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز انعكاسات الحرب على الجزائريين، وخاصة فئة العمال.أما الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع الحركة العمالية في الجزائر خلال الفترة من 1946 إلى 1950 ، وقد تطرقنا فيه لأهم الكونفدراليات النقابية الفرنسية ،ثم عرّجنا على بداية النشاط النقابي الجزائري من خلال جهود حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في تأسيس اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية ، ودور هذه اللجنة في الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين، وخصصنا المبحث الأخير من هذا الفصل للحديث عن تطور انشغالات العمال الجزائريين وجنوحها نحو المطالب السياسية ، من خلال موجة الإضرابات والاحتجاجات التي عرفتها هذه الفترة، وكيف كان رد السلطات الاستعمارية على هذه الحركات الاحتجاجية.أما الفصل الثالث فقد خصصناه للحديث عن واقع الحركة العمالية في الجزائر خلال الفترة من 1950 إلى 1954 ، عالجنا فيه مسألة الندوة الرابعة للكونفدرالية العامة للشغل وتأسيس لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر، والتي من خلالها بدأت الجزأرة الفعلية للكونفدرالية العامة للشغل ، ثم تطرقنا لأزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وانعكاساتها على العمل النقابي، ثم تأسيس الإتحاد العام للنقابات المتحالفة (UGSA) عام 1954 ونشاطه، ثم تطرقنا للحديث عن اندلاع الثورة التحريرية وتأثيره على العمل النقابي، حيث عرجنا على أبرز التطورات على الساحة النقابية وصولا إلى تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين. وأنهينا البحث بخاتمة ضمّناها أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

مناهج الدراسة:

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي بأدواته المختلفة، من وصف وسرد وتحليل، وذلك حسب متطلبات كل جزئية من جزئيات البحث.

أهم مصادرومراجع البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من المصادر والمراجع أهمها:

- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830-1962، بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري، دار هومة لنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2015 .

- محمود آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية 1945، 1962، الجزائر وتونس نموذجًا، دار هومة لنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.

أما فيما يخص الرسائل الجامعية فكان أهمها:

- عبد العزيز راجعي: المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة قسنطينة 02 – عبد الحميد مهري، 2017، 2018

- بغداد خلوفي: الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1454-1462، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة وهران.

- محمد قدور: دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956- 1962 الإتحاد العام للعمال الجزائريين (نموذجًا)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2014، 2015

بالإضافة إلى المصادر والمراجع باللغة الفرنسية وكان أهمها:

- Noura Benallegue Chaouia, l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954, O.P.U, Alger, 2005.
- Boualem Bourouiba : les syndicalismes algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936-1962), Edition Dahlab, ENEG, Alger, 2001.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع العمل النقابي في الجزائر:

مذكرة خلوفي بغداد الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها اثناء الثورة التحريرية 1954- 1962 ،

قنانش محمد النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946- 1956

محمد قدور دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956 – 1962

و من خلال دراستنا المتواضعة ومن اجل التوضيح فقط و ليس نقدا أو انتقاصا لجهد الآخرين،

فإن هذه الدراسات الهامة تحدثت عن الحركات العمالية الجزائرية و تم التركيز على العمل النقابي أثناء الثورة التحريرية و بعدها فإذا تم التطرق إلى فترة دراستنا قد تكون دراسة سطحية وليست معمقة كباقي الفترات.

صعوبات البحث:

أما بشأن الصعوبات التي اعترضتنا في هذا البحث فيمكن إيجازها فيما يلي:

- صعوبة الموضوع ، وصعوبة الإلمام بجميع جوانبه، كونه موضوع لم يسبق لنا البحث في ثناياه.

- أغلب المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الحركة العمالية والنقابية كتبت باللغة الفرنسية ، مما تطلب منا بذل جهود كبيرة في ترجمة هذه المادة العلمية، ثم استيعابها وتوظيفها في البحث ، وهذا ما أخذ منا وقتا طويلا.

وفي الأخير ، تم بفضل الله، ثم بمساعدة الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور صالح حيمر، التغلب على هذه الصعوبات وإنجاز هذا العمل ، و نتمنى أن تكون هذه الدراسة قد أضافت شيئا ولو بالقليل لتاريخ الحركة النقابية في الجزائر، وأن تكون مرجعا لكل باحث يرغب في كسب معارف في هذا المجال. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

مـــــدخـــــل

مدخل:

إن الساسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر منذ بداية الاحتلال قد حرمت الجزائريين من كل حقوقهم، بما فيها الحقوق النقابية، فالقوانين الفرنسية لم تكن تسمح للجزائريين بتشكيل أي نقابة حيث كانت البدايات الأولى للحركة العمالية في الجزائر من طرف المهاجرين الذين كانوا في المهجر وبالأخص العمال المهاجرين الذين كانوا يعانون الويلات من طرف أرباب العمل الفرنسيين، وبسبب هذا الظلم والإضطهاد ظهرت أحزاب سياسية في فرنسا تدافع عن حقوق العمال المهاجرين وعند ما نذكر الأحزاب السياسية والعمال نقول نجم شمال إفريقيا الذي تأسس عام 1426 من طرف أهالي إفريقيا الشمالية وأكثرهم من الجزائر وكان الأمين العام للحزب مصالي الحاج ثم أصبح رئيسا للحزب من بين أعضائه (محمد جفال، أحمد بلغول، عمار إيماش...)[1]، حيث كان للحركة الشيوعية الدور البارز في تأسيس النجم لأن مسؤول هذا الأخير وهو عبد القادر الحاج علي كان شيوعيا، بالإضافة إلى الأعضاء الشيوعيين في اللجنة المركزية وهذا يدل على رغبة الحزب الشيوعي في إنشاء تنظيم يجمع عمال شمال إفريقيا وكان معروفا عنهم أنهم كانوا يترددون في الإنتساب إلى النقابة العمالية التي كان يسيطر عليها الحزب الشيوعي C.G.T.U[2]

وكان لعمال شمال إفريقيا رغبة في استقلال بلادهم وعبروا على ذلك من خلال إحدى المحاضرات التي ألقاها الأمير خالد عام1424 في باريس[3]

والمعروف أيضا على العمال في هذه الفترات أنهم كانوا يتجنبون أي مناوشات مع فرنسا أو أصحاب العمل التابعين له لأن مثل هذه التنظيمات لم تكن موجودة في السابق ، ولهذا فإن النجم عند تأسيسه وجد صعوبة كبيرة في إقناع العمال بالإنضمام والمشاركة في هذا التنظيم فالحاج علي عبد القادر كان معروفا آنذاك في بعض أوساط العمال وجد صعوبة في إقناع معظمهم بالإنخراط والمشاركة في النجم، وكان من أهم برامجه هو تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي ومنح جميع عمال شمال إفريقيا الحرية بالسفر إلى فرنسا وإلى الخارج دون أي معاملات.وشيئا فشيئا أصبح النجم جزائريا، عندما فقد أعضاءه التونسيين والمغاربة[4]وأصبح نشاط العمال الجزائريين يزداد أكثر فأكثر في فرنسا وانتقل إلى الجزائر أيضا

[1] صباح نوري هادي، حنان طلال جاسم: تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد افإستعمار الفرنسي 1924-1962، مجلة ديالي، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالي، العدد 55، 2011، ص4.

[2] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، الجزء1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص103-118.

[3] فرحات عباس، ليل الإستعمار ، تصدير ، عبد العزيز بوتفليقة ، منشورات ANEP

[4] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص372.

شارك العمال التابعين لنجم شمال إفريقيا في الإضراباتبات التي قررتها CGTU عام 1934 وصل عدد العمال إلى 12 و15 ألف عامل نصفهم جزائريين تلبية لنداء الحزب الشيوعي الفرنسي بهدف تحقيق مطالب وأمال العمال الجزائريين والمغاربة ومحاربة القوانين الجائزة كقانون الأهالي و بقية الإجراءات الإستثنائية [1]

عرفت الفترة 1919-1936 نشاطا حثيثا للعمال الجزائريين من بينها الإنخراط في صفوف النقابات الفرنسية، وهذا يدل على وعي العمال وتطوره والسعي من أجل كسب الحقوق الاجتماعية كأي عامل فرنسي وحتى النقابات العمالية في الجزائر كانت تابعة للكونفدرالية العامة لشغلCGT حيث شهدت هذه الفترة قلة عدد النقابيين الجزائريين حيث نجد أصل 90 ألف عامل سنة 1935 يوجد حوالي45 ألف عامل جزائري فقط[2]وهذا بسبب قلة الصناعة في فرنسا وإذا تحدثنا عن نشاط العمال في هذه الفترة فكانت الإضرابات هي أولى الوسائل التي يعتمد عليها العامل من أجل المطالبة بحقوقهم حيث عرف صيف 1936 إضرابات كثيفة وزيادة في عدد المنخرطين في CGT حيث تنوعت مطالبهم بين المطالب المادية ومطالب متعلقة بظروف العمل وهذا يدل على أن تكوين العمال في المجال النقابي بدأ من خلال إلانضمام للنقابات الفرنسية خاصة CGTU الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة وذلك بسبب تمتع هذه النقابة بطابع ثوري [3]

وعليه فإن النقابة الجزائرية أصبحت تساهم في تكوين وعي نقابي للعمال الجزائريين ،ومع مرور الوقت بدأت تتشكل فئات وأجيال جديدة تناضل من أجل حماية حقوق العمال خاصة بعد سنة 1945.

[1] محفوظ قداش، محمد قنانش: نجم شمال إفريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة تيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2013، ص101.

[2] عبد العزيز راجعي، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة مابين الحربين 1919-1939، محطات ومواقف، المجلة التاريخية الجزائرية ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد4، سبتمبر 2017، ص167.

[3] حسين زبير: ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1830-1956 جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ص12-14.

الفصل الأول: أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

- **المبحث الأول:** الأوضاع السياسية
- **المبحث الثاني:** الأوضاع الاقتصادية
- **المبحث الثالث:** الأوضاع الاجتماعية

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

بعد مجازر 8 ماي 1945 التي تركت في نفوس الجزائريين جرحا لايندمل وحطمت أمالهم المعلقة من أجل الإستقلال حيث وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة بعد أن إجتازوا مجازر 8 ماي ظهرت أحداث عديدة على الساحة الجزائرية بعد المجازر الأخيؤة معاينتها تواجد معظم قادةالحركة الوطنية في السجون والمعتقلات كفرحات عباس ومصالي الحاج وأصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت 1945 قانون يمنح حق التمثيل في البرلمان الفرنسي للجزائريين[1]

أما أقطاب الحركة الوطنية فتغيرت نظرتهم لطرق ووسائل الإستقلال فحزب الشعب تأكد بعد 1945 بأن الحرية تؤخذ ولاتعطي وبأنه لا يمكن الوثوق في وعود فرنسا وأصبح الحزب يتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه أو العمل بصورة واضحة وعلانية، وفي شهر نوفمبر 1946 قرر الحزب إبقاء العمل سري وإنشاء وحزب شرعي جديد يعلن عند مدى الإدارة الفرنسية[2] وذلك بعد أن صدرت فرنسا قانون العفو من طرف المجلس التأسيسي الفرنسي في 09 مارس 1946 أطلق سراح السجناء الساسين الجزائريين وهم فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي وتأخر إطلاق سراح مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946 ومن هنا بدأت الإنطلاقة الفعلية للإعادة بناء الحركة الوطنية [3]

بما أن حزب الشعب تم حله سنة 1939 أصبح ضروريا إعداد شعار آخر وتم خلال الإجتماع للأعضاء الحزب إقتراح العديد من الشعارات وتم رفضها وإقترح المحامي معيزة إبراهيم شعار يسهل حفظه وهو حركة لإنتصار الحريات الديمقراطية[4]M.T.L.D في ديسمبر1946 والإعتماد على العمل السري وأهم قضية برزت في هذه الفترة هي رغبة الحزب المشاركة في الإنتخابات وقام بطرح هذه المسألة على أعضاء الحزب الزعيم مصالي الحاج حيث أدت إلى خلاف علني داخل الحزب بين رافضا ومؤيد للمسألة وقام الشباب الذين إلتحقوا بالحزب رفضهم القاطع بالمشاركة في الإنتخابات مؤيدين فترة العمل المسلح ومعارضتهم لمنهج نصالي الحاج وأنصاره وتزعم التيار المعارض لفكرة المشاركة في الإنتخابات الأمين داعمين ثم تنازل معظم هؤولاء الرافضين للفكرة عن موقفهم وتمكن الحزب بالمشاركة والفوز في الإنتخابات رغم التزوير الذي رافقها بتدبير من الحاكم العام

[1] شايب قدادرة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية ،1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر2008، المجلد أ، العدد30، ص146.

[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830-1954، ط1

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة للطبع، الجزائر ، ص463.

[4] محمد عبدون: شهادة مناضل من الحركة الوطنية ، منشورات دحلب2013، ص89.

إديموند نايجلان وعصفت بالحزب عدة أزمات بسبب الخلافات بين أعضاء الحزب في طرق ومبادئ تسير الحزب[1]

عرض الحركة الوطنية في هذه الفترة بجميع تياراتها تغيرات عديدة من أسماء بعض التيارات والبعض الأخر غير في مبدئه وأفكاره مقارنة بما كانت عليه سابقا قبل عام 1945 الذي تزامن مع أبشع المجازر التي إرتكبتها فرنسا كانت بمثابة الضربة التي أيقظت التيارات الوطنية

يوم 16 مارس 1946 تم إطلاق سراح فرحات عباس الذي عاد إلى الساحة السياسية الوطنية يحمل قناعات جديدة تتمثل في لا للإدماج، لا للأسباب الجدد، لا للانفصال قام بتكوين حزب جديد أطلق عليه إسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ثم شارك في الانتخابات يوم 2 جوان 1946 لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد الذي سمح للجزائريين المسلمين أن ينتخبوا 15 نائبا لتمثيلهم فيه و6 نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي ونال فرحات عباس 72% من أصوات المسلمين[2]

يبين هذا القانون الذي سمح للجزائريين المشاركة في تأسيس البرلمان الفرنسي الجديد محاولة من فرنسا لتغطية جزء من بشاعة الجرائم التي إرتكبتها في حق الشعب الجزائري وتلميع صورتها اما المجتمع الأوروبي والرأي العام وتخوف من تنامي الوعي الوطني لدى الجزائريين والمطالبة بالاستقلال.

وخلال مجلس الجمهورية فاز فرحات عباس وأعضاء حزبه ب 4 مقاعد من أصل 7 مقاعد وواصل نشاطه بمنهج ربط مصير الجزائر بفرنسا والقضاء على العنف والتعايش السلمي مع فرنسا وإقامة دولة ديمقراطية أساسها الإتحاد والوثوق في فرنسا [3]

ومن خلال مقارنتنا بين نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والبيان الجزائري الديمقراطي نجد أن هذا الأخير كان له صدى واسع في أوساط الجزائريين حتى أنه كان يضم أكبر عدد من حزب مصالي الحاج وحتى نجاحاته في الإنتخابات كانت دائما تكلل بالفوز واستحواذه على عدد مقاعد كبير مما يوضح مدى نجاحه في التخطيط وتسيير حزبه.

ونظرا لتزايد نشاط تيارات الوطنية خلال هذه الفترة تزايد خوف فرنسا من تنامي الوعي لدى الشعب الجزائري أكثر فقررت وضع دستور للجزائر أو القانون الخاص في 20 سبتمبر1947 وتمتع الجزائر باستقلال مالي

[1] سعاد يمينة شبوط: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية 1945-1954، من الأزمة القطعية مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، العدد8، ص135,

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، بيروت، ص241.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1890-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص181.

ومجلس جزائري ويقسم أعضاء المجلس إلى فئتين متميزتين كالتالي60 نائبا يمثلون 922000 فرنسيا و60 نائبا يمثلون 7860000 جزائريا واعتبار العمالات الجزائرية الجزائر وقسنطينة وهران جزءا لا يتجزأ من فرنسا مع فصل الدين عن الإدارة وإلغاء البلديات المختلطة * والحكم العسكري بالجنوب[1]

ويبدو من خلال هذا الدستور أن فرنسا لا تقبل أن تفصل الجزائر عنها ولو في أبسط الحقوق وجعل الجزائريين دئما في المرتبة الثانية وهذا إن دل على شيء يدل على أن هذا القانون أو إصلاحات هي 'إصلاحات تافهة كما أطلق عليها يحي بوعزيز في كتابه سياسة التسلط الاستعماري وبعد 1945 أيضا تحول الحزب الشيوعي الجزائري إلى أصحاب الحرية الديمقراطية وعمل على وضع مشروع قانون أساسي للجزائر وقدمه إلى البرلمان الفرنسي 13 مارس 1947 والذي يتبني فكرة تقسيم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين[2] وهذا القرار الذي لن يسمح به المستوطنين ولن يجعل الإدارة الفرنسية أن تقبل بمثل هذه الأفكار.

ويؤكد شارل روبير أجرون أن الحزب الشيوعي كان يبحث عن نظام دولة موحدة وكان يرى أن الإستقلال الجزائر توطيد لقواعد الإمبريالية[3]

وبعد تجارب عديدة للحزب الشيوعي توصل في الأخير بأن الإدارة الفرنسية تعامله نفس معاملة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومع سنة 1948 قام ينظم حملة إعلامية يدعو فيها توحيد القوى الوطنية والديمقراطية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين[4]

وعند دراستنا لهذه الأوضاع بعد 1945 نجد تطورا كبيرا في الوعي الوطني لدى التيارات الوطنية على عكس إنتمائهم وأفكارهم السائدة قبل عام 1945 وهذا التغيير يتضح أكثر في نشاطاتهم السياسية في هذه الفترة .

---

* البلديات المختلطة: تم إنشاؤها بموجب مرسوم 24 نوفمبر 10 ديسمبر 1871 في البداية أنشأت في المنطقة العسكرية فقط ثم تمددت إلى المنطقة المدنية وتختلف الإدارة والسكان حسب المنطقة العسكرية والمدنية كانت تجمع بين الأوروبين والجزائريين حيث لعبت هذه البلديات دورا كبيرا في تحقيق مايعرف بالإدماج التدريجي، أنظر: عثمان زقب: نظام البلديات في الجزائر خلال القرن19، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد5، العدد02، 2021، ص24.

[1] يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص68.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، 464.

[3] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر ، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت ، باريس، ص154.

[4] العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص132.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

تزامنت تلك التطورات السياسية الحاصلة في الجزائر مع الأزمات الاقتصادية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي.

حيث عرفت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية انخفاض في الإنتاج الفلاحي ومواسم الحصاد كانت جد ضعيفة مع تناقض إنتاج الحبوب بالنسبة للجزائريين من 17 مليون قنطار إلى 3ملايين قنطار وهذا خلال سنة 1945 مما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتوجات الأساسية فأسعار الخبز مثلا أصبحت مرتفعة 3أضعاف خلال هذه الفترة مع إنخفاض في أجور العمل[1] بالإضافة إلى أن الأسعار أصبحت جد مقننة وما كان يوجد في الخزائن أرسل إلى الحرب فأصبحت كل الخزائن فارغة ونقص عدد الفلاحين بسبب تجندهم في الحرب وتركعا الأراضي حتي أصبحت أراضي غير صالحة لزراعة[2] وكانت المحاصيل سنة 1939 ممتازة 24 مليون قنطارا على عكس سنة 1945 ومايليها فقد أصبحت 5 ملايين قنطار فقط وهذا جراء الحرب العالمية وإنعكاستها على الجزائر مما أدى إلى ظهور المجاعة في بعض الدواوير مما إنعكس سلبيا على الفلاحون والعمال والبطالون وإذا قرنا الوضع بعد الحرب العالمية في الجانب الإقتصادي مع سنوات قبل الحرب فكان الوضع أحسن بكثير[3]

وإذا تطرقنا إلى المحاصيل الزراعية فإن نوعية المحاصيل التي كانت في الجزائر ويعتمد عليها في القطاع الزراعي فهي محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور وكانت أغلب المحاصيل من هذا النوع تنقل إلى الأسواق الفرنسية حيث كانت تبلغ مساحته 400 ألف هكتار وأما إنتاج الحبوب فقد شهد إرتفاعا واضحا خلال هذه الفترة وبسبب ذلك حاجة سكان فرنسا لهذه الحبوب جراء ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية فبلغ إنتاجها سنة 1945 ، 13 مليار قنطار[4]

إذ أن فرنسا قد ارتكزت على المجال الزراعي في هذه الفترة من أجل تحسين المستوى المعيشي لسكان فرنسا على حساب الأراضي الجزائرية والفلاحين الجزائريين.

---

[1] بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الإقتاصدية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال فترة 193-1954، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، جامعة بسكرة الجزائر ، العدد6، جوان 2013، ص60.

[2] جوان غيلسبي: الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، دار الطليعة ، بيروت 1961، ص48.

[3] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات ANEP ، ص337.

[4] أسامة مساعد صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 4، العدد3، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، ص225.

وازدادت هيمنة الشركات الفرنسية على مساحات كبيرة من الغابات الجزائرية التي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والأرز والصنوبر لسد حاجيات الأسواق الفرنسية من الأخشاب حيث بلغت قيمة صادرات الأخشاب في هذه الفترة 64 مليون فرنك[1] بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تصدير الحمضيات نحو فرنسا بهدف تموينها جراء ما خلقته الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية تم تصدير 522600 ألف قنطار[2] أي أن فرنسا كانت تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في فرنسا على حساب الجزائريين

ونضيف إلى جانب آخر وهو تربية المواشي التي عرفت انخفاضا كبيرا عام 1946 والذي أصبح يقدر ب2،053،000 مما أثر سلبا على الفلاحين والمزارعين والتي أدت بالفعل إلى انتشار الفقر والمجاعة بصفة رهيبة عند الجزائريين وإذا لجأ الأهالي إلى المواد الأولية فهذه الأخيرة أصبحت جد نادرة (سكر، الشاي، الصابون، البنزين...) مما زاد الوضع سواء بارتفاع شامل للأسعار[3]

وإذا أصبحت الأسعار مرتفعة والأراضي مسلوبة من أصحابها لزراعة لسد الحاجيات العائلية للأهالي الجزائريين فحتما الوضع سيكون متدهور أكثر من سنوات قبل الحرب فبعد الحرب وجهت فرنسا كل اهتمامها لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفرنسيين داخل الجزائر وفي فرنسا على حساب الأراضي الجزائرية.

وخلال هذه الفترة واصلت فرنسا مشاريعها الاستيطانية وذلك بافتكاك الأراضي من أجل القضاء على البنية الجزائرية باعتماد على عدة قوانين كالقانون الذي جاء لقهر الفلاح وسلاح في يد المعمرين وهو قانون الأهالي الذي ظل ساري المفعول إلى غاية 1962 بالإضافة إلى دفع الضرائب التي كانت تجبر على الفلاح الجزائري وهناك العديد من القوانين الجريدة والمراسيم التي صدرت خلال السنوات 1945-1946-1947 لاسيما القانون الزراعي الذي جاء من طرف ديغول بعنوان إصلاحات هامة الذي انعكس على الجزائريين سلبا حيث إزداد الفلاح فقرا والثراء الفاحش للمعمرين[4]

حيث واصلت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية تطبيق سلسلة القوانين الزجرية منها أعمال شاقة حجز قضائي، إبعاد ونفي، وقدمت قروض مالية بلغت 300 مليون فرنك للمستعمرين الأوروبيين وعملت على إيجاد حلول للأزمة الغذائية (القمح) التي عرفتها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وتمثلت في تغطية النقص

[1] عمر مشري: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة إبن خلدون ، تيارت 2017، ص340.

[2] Noura benallegue chouia :Algérie mouvement ouvrier et question national 1919-1954, . O.P.U, Alger, 2005.p224

[3] مصطفي سعداوري، المرجع الساق، ص27.

[4] سعد طاعة: البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954 قسم التاريخ المركزي الجامعي، معسكر، العدد 17، ص69.

عن طريق الإستعانة بالذين استولوا على الأرض الخصبة وحتى تبقى هذه الأرض ملكا لهم قامت الحكومة الاستعمارية ببناء القرى الإستطانية في كامل التراب الوطني[1]

والذي يمكن استخلاصه من خلال هذه الإجراءات والقوانين أن المستعمر الفرنسي ركز على الأرض وسلبها من الفلاحين الجزائريين والتي كانت بالنسبة لهم المورد الرئيسي والوحيد لضمان العيش الكرم.

وخلال فترة مابين 1945-1947 كان صعبا جدا الحصول على القمح أو الشعير ويعود بسبب ذلك إلى ما ذكرنا سابقا هي تحويل الأراضي الزراعية التي كانت للقمح إلى إنتاج الخمور وسبب هذا الأمر في إختلال التوازن بين عدد السكان وحاجة الفرد للغذاء[2] أي أن السكان يزداد عددهم أكثر فأكثر وإنتاج القمح أصبح يقل عن سايقه.

ونظرا لمحاولات المستعمر منذ دخوله إلى الجزائر للاستغلال ونهب كل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري إلا أن الحركة الوطنية اهتمت بهذا الجانب خاصة حزب الشعب الجزائري الذي سعى إلى المحافظة على مصالح الفلاحين حيث وضع مخطط لنهوض باقتصاد الجزائر منها منع الربا وتقديم فروض للفلاحين والتجار وتخفيض الضرائب وتأميم المصانع الأساسية[3]

وعليه فإن الأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة تميزت بالسوء أكثر من السنوات السابقة نظرا لما خلقته الحرب العالمية الثانية على البشرية

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية:

بما أن المجتمع الجزائري أوضاعه السياسية و الاقتصادية كانت متدهورة كما ذكرنا سابقا ، إذن فلا بد من الأوضاع الاجتماعية هي الأخرى لن تكون بأحسن حال وهذا ما سنتعرف عليه من خلال التطرق لأهم جوانبها:

1. البطالة:

أصبح أمر الهروب من الريف إلى المدينة حلم كل مزارع على أمل أن يتحصلوا على فرص عمل لكن الواقع أثبت لهم عكس ذلك ، حيث أنهم اكتشفوا أنهم فروا من مخالب البطالة في الريف ليقعوا بين أنيابها في المدنية وتعددت الأسباب وراء تلك المأساة نذكر منها:

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص 73-74.

[2] عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا –دراسة تحليلية، ص 139

[3] مصطفي سعداوي، المنظمة الخاصة في دورتها في الإعداد لثورة أول نوفمبر للطباعة 2009، ص29.

- الإرتفاع في النمو الديمغرافي بشكل سريع الذي يقابله تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف في القطاع الصناعي[1] ويبدو من خلال هذا أن الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت تزايدا ديمغرافيا مما أدى إلى إنتشار الفقر وتراجع الظروف المعيشية.
- يرى أحمد توفيق المدني أن أبعاد الجزائريين من أراضيهم ومنعهم من الوظائف الحكومية والإدارية بالإضافة إلى غياب الصناعة في البلاد وإزدياد عدد السكان أسهم في نشوء طبقة واسعة من البطالين وحسية قد قدر عدد البطالين بمليون رجل عاطل لا يجدون فرص العمل سواء في القطاع الصناعي والتجاري، نتيجة للسياسة الفرنسية بالقطر الجزائري[2]
- كما أن ضعف القطاع الصناعي أدى إلى تقليل فرص العمل، حيث أنه لم يوفر أكثر من 100 ألف وظيفة للأهالي الجزائريين هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك ضعف في تكوين اليد العاملة الأهلية بنسبة 90% وعليه يمكن القول أن الحرب العالمية الثانية كانت سببا في الأوضاع التي وصل إليها المجتمع الجزائري، حيث أن نهاية الحرب توقفت العديد من الأعمال المرتبطة بالجيش وعودة الجنود إلى الحياة المدنية، مما أدى إلى نقص في فرص العمل وزيادة الطلب عليها، ونتيجة لذلك تحول العديد من الفلاحين إلى صفوف البروليتاريا المحلية، وعاطلين عن عمل أو عاملين في وظائف غير مشفرة مثل تلميع الأحذية وبائعي الجرائد...إلخ[3]
- البطالة بالدرجة أولى يعود للإدارة الاستعمارية إذ أن هذه الأخيرة لم تقم بالنسيج الصناعي التنافسي الذي يقضي على البطالة والذي كان من الضروري أن تقوم به خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها عبر تاريخها، وتضع آليات ومخططات للتصنيع في الجزائر رغم معارضة المعمرين لها، كونها تهدد مصالحهم المتمثلة في فقدان اليد العاملة الرخيصة[4]
- من الأسباب أيضا التي أدت إلى انتشار البطالة نجد أن أغلبية السكان الجزائرين كانوا يعيشون في الأرياف ويشغلون أراضي صغيرة المساحة و قاحلة بالإعتماد على وسائل وآلات قديمة خلال ممارسة

[1] مصطفي سعداوي، المرجع السابق، ص29

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية، مصر 2001، ص ص، 131-132.

[3] مصطفي سعداوي، المرجع السابق، ص29.

[4] عبد الحفيظ إقتان: نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962، رسالة لنيل شهادة دوكتوراه، في التاريخ الإجتماعي للجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف2، 2020-2021، ص207.

نشاطهم الزراعي والفلاحي لتحسين ظروف معيشتهم[1] وفي المقابل هناك تطور عرفه الإقتصاد الفرنسي فيما يتعلق بالآلات والماكنات مما أدى على تقليل الحاجة لعدد كبير من العمال، مما جعل القطاع الزراعي الإستعماري أقل إعتمادا على القوى العاملة البشرية [2]

- ولعل السبب الرئيسي لإنتشار ظاهرة البطالة هو عدم إهتمام الإدارة الاستعمارية بخلق قاعدة صناعية صلبة ومتطورة بالجزائر مثل تلك الموجودة في فرنسا بحد ذاتها وبذلك بقيت الجزائر مصدر تموين فرنسا بالمواد المعدنية ولم تتمكن الصناعة التحويلية من إمتصاص الفائض من اليد العاملة بالجزائر وخاصة في القطاع الفلاحي[3]
- إن الحرب العالمية الثانية سارعت في ظهور أزمة الرأسمالية زادت من عمليات نزع الملكيات الفلاحية وتشكيل طبقة من البطالين على المستويين الحضري الريفي فحوالي نص مليون من العائلات الجزائرية باتت لا يملك أي أرض وتجمع لقمة عيشها من خلال استئجار الأراضي والمحاصصة والعمل الزراعي المأجور مما أدى إلى تشكل طبقة ريفية واسعة من الكادحين ، وبعد نهاية ح,ع,2 حاولت الإدارة الفرنسية أن تحد من الأزمة الرأسمالية وأن توفق من عمليات نزع الأراضي من الفلاحين لكي تمنع من حدوث مشاكل واضطرابات اجتماعية[4]
- إضافة إلى ذلك التميز العنصري الذي يحدث في الجزائر بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين إذ أنهم كانوا يرفضون فكرة تشغيل اليد العاملة الجزائرية خوفا من هجوم الجزائريين عليهم ليلا وتشغيل اليد الإسبانية بدلهم تجنبا للمخاطر التي تثير الفوضى والرعب، وخوفهم يزاد يوما بعد يوم بسبب تكاثر أعداد الجزائريين لاعتقادهم بأن الكثرة تسيطر على القلة[5]

إن إنتشار نسبة البطالة ومظاهر البؤس والحرمان في الأوساط الجزائرية تنتج عنه إنتشار الأوبئة والأمراض بنسب كبيرة جدا

[1] محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954، رسالة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2، السنة الدراسية 2019-2020، ص196.

[2] سعد طاعة ، المرجع السابق، ص83.

[3] عبد الحفيظ إقتان ، المرجع السابق، ص209.

[4] عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924م-1962م، رسالة لنيل شهادة دوكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر ، تخصص تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية ، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018، ص251.

[5] محمد قريشي، المرجع السابق، ص197.

2. الهجرة

لقد أدت الأوضاع المزرية التي سبق وأن تم ذكرها السياسة و الاقتصادية إلى تسجيل ظاهرة اجتماعية أخرى ألاوهي الهجرة التي أصبحت أمرا حتميا إضطر عليها الفلاحين الجزائريين إذ أنهم تركوا أراضيهم وهاجروا إما إلى مناطق ريفية أخرى أو إلى المدن وهناك من كانت وجهاتهم إلى فرنسا والسبب في ذلك.

- السياسة الاستعمارية المطبقة على عالم الريف الجزائري من خلال إصدار قوانين ومراسيم نزعت بها أراضي الفلاحين وممتلكاتهم ومصادرتها (مما دفع بالفلاحين إلى الهجرة) وبالتالي فهم نقدوا مصدر رزقهم مما أدى بهم إلى الجرى وراء حركة الهجرة إلى قرى المعمرين بحثا عن العمل ففي فصل الصيف موسم قطف العنب وفي الخريف جني الزيتون والخضر من أجل سد حاجياتهم وتوفير المؤن لعائلاتهم إلا أن الأجور التي كانوا يتحصلون عليها كانت لا تكفيهم فأصبحوا يهاجرون نحو المدن[1]
- الظروف الصحية التي عاشها الجزائريون خلال وبعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة في البطالة وإنخفاض الأجور إلى جانب سوء الأحوال المعيشية والصحية ، دفعت بالأهالي الجزائريين إلى البحث عن حلول بديلة وكان الحل الأمثل والأنسب بالنسبة لهم هو الهجرة خاصة إلى فرنسا التي كانوا قد تعرفوا عليها من خلال تجنيدهم في الحرب العالمية الأولى وادركوا إمكانية العمل هناك في قطاعات الصناعية والمناجم نظرا لحاجة فرنسا الشديدة إلى اليد العاملة بسبب الخسائر التي تكبدتها خلال الحرب، وهكذا إضطر الكثير من الشباب الجزائريون إلى مغادرة وطنهم بحثا عن حياة أفضل[2]
- انتشار ظاهرة البطالة والنمو الديموغرافي بالجزائر الذي جعل البرولتياريا تبحث عن مناصب عمل في لورشات والموانئ والمزارع القريبة من المدن، رغم أن المدن لا توفر للمهاجرين الجدد لا الإيواء ولا العمل رغم ذلك بقيت الهجرة مستمرة نحو المدن حتى وإن مناصب العمل كانت شبه منعدمة بها[3] ويبدو من خلال هذا أن الإنفجار الديمغرافي الهائل وسط السكان الأصليين من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الهجرة بالإضافة إلى عدم التوازن بين السكان والثروة الجزائرية[4]

[1] محمد بلب، المجالس العامة للعاملات في الجزائر وقضايا الجزائريين مابين 1947-1954 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة وهران، 2011-2012، ص400.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص135.

[3] عبد الحفيظ إقتان ، المرجع السابق، ص203.

[4] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص216.

- كان المهاجرون الجزائريون ينطلقون من موانئ الجزائر وسكيكدة ووهران متجهين إلى مارسيليا، ويصلون إلى هناك قبل يوم أو يومين من موعد الإنطلاق حاملين معهم بعض الأمتعة البسيطة، كان أغلب هؤلاء يسافرون من غير استعداد ’ذ كانت الهجرة لديهم هي الوسيلة الأساسية للهرب من الموت المحتم بسبب الظروف المعيشية القاسية في الجزائر[1]وبعد وصولهم إلى فرنسا فإن جزء من هؤلاء العمال يحصلون على أعمال عادية بأجور معقولة تمكنهم من الإنفاق على عائلاتهم بالجزائر[2]أما الجزء المتبقي فيتعرضون للاستغلال البشع من طرف أرباب العمل الفرنسيين حيث يتم توجيههم للقيام بالأعمال الشاقة وبأجور زهيدة[3]
- كما اكتسبت الهجرة طابعا سياسيا بسبب الدعم الإيجابي والفعال الذي قدمه الجزائريون لفرنسا في حربها ضد النازية، حيث أن الدعم جعل الحكومة الفرنسية تلغي جميع القرارات السابقة التي كانت تعيق وتمنع الجزائريين من الالتحاق بفرنسا، حيث من خلال المادة اثنان من دستور الجزائر*الصادر سنة 1947: " المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين... وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق في العمالات الجزائرية بأية طريقة عنصرية" غير أن هذا القرار أصدرته الإدارة الفرنسية هدفه كان اقتصادي من أجل تسهيل الهجرة وبالتالي تصبح لديها الفرصة في استغلال اليد العاملة الجزائرية من أجل النهوض باقتصادها المدمر[4]

3. أزمة السكن

عرفت الجزائر خلال هته الفترة مشكلة الإيواء أو أزمة السكن لم تجد الإدارة الاستعمارية بالجزائر حلا لها لطبيعة سياستها المنتهجة بالجزائر ولقد تعددت أسباب هذه الأزمة من بينها:

---

[1] مريم بزايدية، أوضاع الجزائر السياسية و الاقتصادية والاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2011-2012م، ص87.

[2] جوان غليسبي، المرجع السابق، ص46.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص137.

* دستور1947:جاء هذا القانون نتيجة الضغوطات التي قام بها قادة أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من جهة والمستوطنين من جهة أخرى، لذا أتت به فرنسا لتهدئة الأوضاع وإسكان التيار الوطني وضمان التعايش السلمي بين الأهالي والمستوطنين، وذلك من خلال الإصلاحات في شكل مشروع 1947 صودر بتاريخ 20 سبتمبر 1947 إذ أعتبر الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية مستقلة ماديا وغداريا خاضعة لقوانين الإدارة الفرنسية كما إحتوى المشروع على ’صلاحات سياسية وإقتصادية واجتماعية ... إلخ ، للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 185-186.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 140-141.

- التسارع الديمغرافي الرهيب الذي تعرضت إليه الجزائر تلك الفترة ساهم بشكل كبير في تعقيد هذا المشكل بالإضافة إلى السياسة الفرنسية التي إنتهجتها الإدارة الاستعمارية في هذا المجال بسوء تسيير وتوجيه كل جهودها في خدمة المستوطنين دون غيرهم من الجزائريين لأن المشاريع الخاصة بالسكن أقامتها لصالح المعمرين.
- النقص الفادح في توفير العمال المؤهلين في هذا المجال[1]

لم تكن الحرب العالمية الثانية سببا في هذه الأزمة كونها دمرت مساكن الجزائريين بل إن حاجتهم إلى الوسائل اللازمة للبناء وهذا ما أهملته الإدارة الاستعمارية عمدا[2]

عدم المساواة في توزيع السكنات الجاهزة إذ أن إدارة الإحتلال لمتصنع شروط أو معايير أثناء عمليات توزيع السكنات فمثلا لم تأخذهم بعين الإعتبار الحالة المادية والاجتماعية لأصحاب الطلب أو عدد أفراد الأسرة الواحدة [3]

كان الجزائريون يسكنون الأرياف في خيام مصنوعة من الصوف والوبر أومايسمى " القربي" وهو بيت صغير من القش والطين هذا قبل أن تظهر البيوت القصديرية حول المدن نتيجة توافد أهل الريف إلى المدينة من أجل الحصول على العمل على عكس الأوروبين الذين كانوا يسكنون القصور والبيوت الجميلة في المدن[4]

[1] محمد قريشي ، المرجع السابق، ص ص 229-230.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995، ص91.

[3] محمد قريشي، المرجع السابق، ص230.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص133.

الفصل الثاني: و اقع الحركة العمالية في الجز ائر 1946-1950

- المبحث الأول: الكونفدراليات النقابية
- المبحث الثاني: دورحركة الانتصارللحريات الديمقراطية في العمل النقابي في الجزائر
- المبحث الثالث: تطورالمطالب العمالية نحو المطلب السياسي 1947.

المبحث الأول: الكونفدراليات النقابية

المطلب الأول: الكونفدرالية العامة للشغل CGT[1]

تأسست في مدينة ليموج Limoge[2] عام 1895م، تعتبر أول وأكبر مركزية نقابية عمالية ظهرت في فرنسا بعد رفع الحظر عن تأسيس الجمعيات العمالية الذي نص عليه قانون 1884[3]، على يد مندوبي 28 فيدرالية صناعية ومهنية، و18 بورصة عمل، و128 نقابة تمثل عدة قطاعات مهنية[4]، تعرضت هذه الكونفدرالية للإنقسام إلى قسمين: الكونفدرالية العامة للشغل CGT ذات التوجه الثوري[5] والتي سنتطرق إليها في العناصر الموالية

كانت الكونفدرالية تنادي إلى:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال
- تحديد ساعات العمل بـ8 ساعات في اليوم
- الحق في العطل الأسبوعية[6]
- التنديد بالمجتمع الرأسمالي والاستغلالي، إذ أنه لا يمتلك المنتج الحقيقي إلا قوة عمله، لذا فهي تقترب كثيرًا للإيديولوجية الماركسية مع وجود اختلاف يتمثل في سعي الماركسية للوصول إلى السلطة بينما يسعى النقابيون إلى الدفاع عن مصالحهم.
- رفض الخضوع للقرار السياسي والحرص على البقاء بعيدا عن أجهزة الدولة التي تمتاز حسبهم بطبيعتها القمعية

---

[1]: Confedération General De Travail

[2]: ويليم ز.فوستر، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية، تر.عبد الحفيظ الصافي، ج 2، ص 54

[3]: قانون 21 مارس 1884: يتضمن المواد المنظمة للعمل النقابي، جاء هذا القانون مكرسا لشروط قرار السيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865م، الذي يمنح الحق في إنشاء نقابات ويستثني الجزائريين من التمتع بالحقوق المدنية على غرار الأوروبيين، إذ يشترط القانون أن يكون الأعضاء المؤسسين للنقابة فرنسيون، وجعل الجزائر خارج الإطار والإهتمام، نكران جيلالي، دراسة تحليلية في خلفيات نشأة الحركة النقابية بالجزائر بين 1900-1930م، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد 3، 2017م، ص 256

[4]: عبد الحفيظ إقنان، نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962م، مذكرة لنيل الشهادة الدكتوراه في التاريخ الإجتماعي للجزائر، جامعة الأمين دباغين، سطيف 2، السنة الجامعية 2020-2021م، ص ص، 24، 25

[5]: عيسى بوزغينة، مساهمة سوسيولوجيا في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 19978، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1993م، ص 83

[6]: عبد الحفيظ إقنان، المرجع السابق ص 25.

- رفض الخوض في القضايا والمسائل السياسية البعيدة كل البعد عن مصالح العمال والتي لا تتدخل فيها الكونفدرالية العامة للشغل.[1]

وكون هذه الأخيرة تهتم بالعمال وانشغالاتهم، انضم إليها العمال الجزائريون خلال فترة طويلة للدفاع عن مطالبهم، إذ أن تعداد المنخرطين في ال(CGT) خلال فترة 1945-1947 كان يتراوح ما بين 200.000 ألف و 280.000 ألف منخرط غير أن هذا العدد انخفض عام 1948 إلى ما بين 103.000 ألف و 125.000 ألف منخرط.[2]

وتعود الأسباب التي أدت إلى الهبوط في هذا التعداد للمنخرطين في الCGT للعمال الجزائريين إلى ثلاثة احتمالات:

- تأثيرات حوادث الثامن ماي 1945 على العمال الجزائريين الذين انفصلوا عن السيحيتي.
- الإنقسام الذي ظهر داخل الكونفدرالية العامة للشغل ديسمبر 1947م، إذ انبثقت منها مركزيتين نقابيتين، مركزية القوة العمالية ومركزية النقابات المستقلة، ويبقى هذا هو الاحتمال الذي أدى الهبوط في التعداد داخل ال(CGT)، إلا أن المناضلين يؤكدون عدد المنشقين ليس بالعدد الضخم الذي يمكن أن يؤثر على نزول العدد إلى هذا الحد...

وقد يعود تراجع النشاط النقابي بين العمال الجزائريين في هذه الفترة إلى التطلعات التحزرية التي برزت خلال سنوات 1945-1948م. بالإضافة إلى عملية الجزأرة* التي اتبعتها الكونفدرالية العامة للشغل التي أدت إلى انسحاب العمال الأوروبيين منها.[3]

ورغم الانخفاض الذي شهدته الكونفدرالية في تعداد منخرطيها إلا أن تأثيرها بقي مستمرا داخل الأوساط الجزائرية للعمال.

المطلب الثاني: الكونفدرالية العامة الشغل الموحد "CGTU"

[1]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962م، بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص، 36-38.

[2]: Noura Benallegue chaouia, op.cit; . P 291.

[3]: بغداد خلوفي، المرجع السابق، ص ص 46 47

* المقصود بالجزأرة هو إنفتاح هذه النقابة أمام عضوية الجزائريين، لا سيما في المناصب القيادية.

- ظهرت هذه النقابة في مؤتمر (سانت إيتيان saint etienne عام 1922) هي عبارة عن نقابة فرنسية ذات توجه شيوعي[1]، كانت هناك منافسة بينها وبين الكونفدرالية العامة للشغل حول قضايا العمال والموظفين ، عرفت بنشاطها الواسع في أوساط العمال مقارنة بمنظمات الشيوعية الأخرى، كون هذه النقابة كانت تعتبر المدرسة الأولى في تلقي مبادئ الشيوعية حاولت أن تقود العمال الجزائريين في المهرجنات والمظاهرات[2]. رغم صغر حجمها إلا أنها كانت أكثر نشاطا بين العمال تبينها المنهج اللينيتي المتمثل في الدعم اللامشروط لحركات التحرر وبطريقة مباشرة كانت تؤيد فكرة تحرر الشعب الجزائري من خلال نشاطها المتمثل في المؤتمرات[3]، كما لعبت دورا هاما في الساحة السياسية من خلال تطوير البروليتاريا الدولية دافع مستوى الوعي الطبقي. وتعليم العمال دون تمييز عنصري.[4]
- كما قاسمت الكونفدرالية ع.ل.م. إلى محاربة ما يسمى بقانون الأهالي والانديجينا وكانت تطلب بإلغائه في كل المناسبات والمؤتمرات[5]

المطلب الثالث: القوة العمالية FO[6]

ظهرت هذه النقابة سنة 1948، كنقابة أوروبية جديدة يسيرها الأوروبيين وتعمل من أجلهم فقط، حيث أن تواجدها بالجزائر كان أصعاب من فرنسا بحد ذاتها، إذ كان على مناضليها النضال ضد المنظمات النقابية التي تتواجد منذ فترة طويلة خاصة الكونفدرالية العامة للشغل CGT.

كانت هذه النقابة تضم العديد من القطاعات مثل قطاع السكك الحديدية والغاز والكهرباء...إلخ، وتحتوي على 80 قرعا نقابيا مجتمعة في 12 اتحادًا محليا،[1] تحتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد المنخرطين بها 2.83% من النقابيين الجزائريين.[2]

---

[1]: محمد قنانش النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1945-1956. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في التاريخ المعاصر قسم التاريخ وعلم الأثار جامعة وهران السنة الجامعية 2011-2012 ص 12

[2]: أحمد الخطيب حزب الشعب الجزائري الجزء الأول- المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص 111

[3]: René Gallissot, op.cit. p 98

[4]: Boualeum Bourouiba, ,op.cit p 46

[5]: بغداد خلوفي، المرجع السابق، ص 27

[6] : Force ouvriére.

لقد كانت أماكن عقد اجتماعات مناضلي هذه النقابة تدل على ضعفها وبساطتها حيث كانت تجتمع في المقاهي والمحلات، فمثلا الإتحاد الولائي لوهران عبارة عن قبو، واتحاد سطيف عبارة عن مقهى...[3]

كانت نقابة القوة العمالية على علاقة قوية ومتنى بالسلطات الاستعمارية الفرنسية التي يفضلها تمكنت من تعزيز مكانتها وحضورها على الساحة النقابية، وهذا ما اعترفت به هذه النقابة في جريدتها التي تحمل اسمها "القوة العاملة" وأكدت ارتباطها بشكل صريح بالإستعمار الفرنسي، وذلك في العدد 155 من جريدتها الصادر سنة 1948.

للإشارة فإن أعضائها لم يكونوا من السيار فقط، إنما ريضا من الوطنيين الاستعماريين [4]

برنامجها المطلبي لها كان يرتكز على:

- المحافظة على الإمتيازات الخاصة بالأهالي الأوروبيين
- ضرورة تطبيق كل القوانين الاجتماعية المعمول بها في فرنسا على الجزائر أيضا
- تقديم المنح العائلية لعمال القطاع الفلاحي، مع تحديد الأجر الشهري لهم الذي من الواجب أن لا يقل عن الأجر الشهري للعمال في فرنسا
- اي المساواة في الأجور لعمال القطاع الفلاحي.

هذه النقابة كانت تعتبر نفسها ذات طابع "مهني محض"، فقد نادت إلى ربط الجزائر بفرنسا باعتباره الحل الأمثل للمشاكل التي تعاني منها الجزائر،[5] ويبدو من خلال هذا أن هته النقابة كانت تساند وتؤيد التواجد الفرنسي بالجزائر. رغم ذلك فقد ساهمت في جلب بعض العمال الجزائريين إليها لاسيما عمال السكك الحديدية والأرصفة الذين تم إدماجهم داخل هذه النقابة كما تم تأسيس نقابة القوة العاملة لعمال الميناء في سنة 1949، وبالتالي تكون هذه الأخيرة قد ساهمت ولو بالقليل في النضال النقابي داخل القطاعات المختلفة.[6]

---

[1]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية ..، المرجع السابق، ص 280

[2]: نوارة يحياوي، العمل النقابي ودوره أثناء الثورة التحريرية من خلال أرشيف فانسان 1954م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2018 م 2019م، ص 19

[3]: Noura Benallégue, chaouia, op.cit, p 285

[4]: عزيز خيثر ، المرجع السابق، ص 26.

[5]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص 281

[6]: عبد العزيز راجعي ، المرجع السابق، ص 291

كما لا يجب أن نغفل الذكر عن النقابات الجزائرية المستقلة التي ظهرت بالجزائر بعد الانقسام الذي حدث داخل الكونفدرالية العامة للشغل CGT سنة 1947م، بين الأجر المطبق في فرنسا مع الاجر المطبق في الجزائر.[1]

المطلب الر ابع: النقابات المسيحية CFTC[(2)]

كانت متواجدة في الجزائر سنوات العشرينات (1920)، ولكنها لم تنتشر بشكل واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية[(3)]، شملت العديد من القطاعات منها: البريد والمواصلات، عمال النقل، الأشغال العمومية.... إلخ[(4)]، هذه الكونفدرالية لم تكن محببة لدى العمال الجزائريين ويعود السبب في ذلك كون هذه الأخيرة كانت تسعى إلى نشر تعاليم ومبادئ المسيحية[(5)]. ورغم ذلك إلا أنها كان لديها قطاعات مشكلة بها حسب تقرير الشرطة الفرنسية الصادر سنة 1948 فهي كالآتي:

- عمال البلديات 10%
- موظفي الأشغال العمومية 10%
- عمال البريد والمواصلات10%
- عمال الكهرباء والغاز15%
- عمال النقل15%
- عمال صناعة الكتاب20%
- 40 % من المستخدمين.

فيما يخص عدد المنخرطين في هذه النقابة في مدينة (عمالة) الجزائر فقد بلغ 13805 منخرط، أي ما يعادل نسبة 9,30% من المنخرطين في النقابات العمالية، وتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد المسحيني(CGT) [(6)] (6)

ومن أهم مبادئها:

---

[1]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص 282

[2] -CGT: confédération francaix du travailleur dirétiens

[3]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر.... المرجع السابق، ص282.

[4]- نوارة يحياوي، المرجع السابق، ص19.

[5]- عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924م-1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2017م-2018م، ص291.

[6]- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص70.

- تدعو إلى تحقيق السلم بين جميع الأفراد.
- تعبئة النضال النقتابي وفق الدين المسيحي.

رفضت فكرة إضطرابات وتنادي للمفاوضات والمصالحة مع الباترونا.

سعت النقابة المسيحية إلى تحقيق أهدافها من خلال مطالبها المرتكزة على إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والعمل على رفع المنح العائلية وتوفير السكن، وضرورة تعميم هذه المطالب على الأهالي الجزائريين.

كان شعار هذه النقابة هو الأخوة العمالية من أجل تحقيق الأمن والسلم بين جل الأفراد رغم إختلاف الأجناس والأعراق والأديان. كما أنها قامت بالمساواة بين العمال الجزائريين والفرنسيين وهذا ما جعل العمال الجزائريون ينخرطون بها.

المبحث الثاني: دور حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في العمل النقابي في الجز ائر

المطلب الأول: تأسيس اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية

تعرف العمال الجزائريون على الحركة النقابية في فرنسا وذلك عند انخراطهم في الإتحاديات النقابية والآحزاب السياسية الفرنسية كالحزب الشيوعي الفرنسي خاصة بعد 1919[1] لأن ما يميز هذه الفترة هو ارتباط الحركة النقابية في الجزائر بالحركة النقابية في فرنسا وتعمل بأمر من النقابات الفرنسية حتى الخمسينيات[2] وذلك يعود إلى الاستعمار الفرنسي عند دخوله إلى أرض الجزائر والذي لم يسمح بأي نشاط أو عمل يدفع الجزائريين إلى المطالبة بالحقوق أو المساواة ومع بداية القرن 20 واستيلاء فرنسا على كامل الجزائر كان الضوع الإجتماعي يسوده الفقر والبطالة خاصة بعد أن تم أخذ أراضي الجزائريين بالقوة وبدأت الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة، مما جعل الفرد الجزائري يشتغل في مناصب شغل بسيطة وصعبة وشاقة وذات الآجر الأدنى والبعض الأخر يشتغل تحت أمر المستوطنون الذين كانوا يمتنعون عن دفع أجر العمال الجزائريين كاملاً والتمييز بينهم وبين العامل الفرنسي من حيث الأجر وساعات العمل.[3]

حيث تواجد العمال الجزائريين بشكل مكثف في النقابات الفرنسية إذ كان عددهم 280,000 سنة 1947 وهذا مقارنة مع سنة انخراطهم بعد مجازر 8 ماي 1945 كانت منخفضة بالنسبة 68% وذلك من أجل حماية حقوق العمال المسلمين الجزائريين[4] خاصة أنه خلال مجازر 8 ماي 1945 حرصت CGT على عدم ادانتها علانية وعليه قام المنخرطون الجزائريون في CGTبالإنسحاب منها[5] فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت أوضاع العمال الجزائريين جِدْ مزرية لما يعيشونه من تمييز بينهم وبين العمال الفرنسيين بالإضافة إلى تدهور اقتصاد فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم انعقاد ندوة جزائرية في 10 و 11 ديسمبر 1946 بمشاركة 150 مندوب ثلثهم ممثلين عمال جزائريين وذلك من أجل ايجاد حلول لمشاكل العمال الجزائريين

[1] - عيسى بوزغينة، نشأة وتطور التنظيم النقابي إلى غاية الإستقلال، مجلة المربي المعهد الوطني لتكوين العالمي للإطارات الشباب، العدد 16، 2008، ص105.

[2] - عبد العزيز راجعي، جذور العمل النقابي وتطوراته في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية (1936-1939)، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 166، فيفري 2017، ص53.

[3] - مصطفى عمشاني، احمد العلاوي، الحركة النقابية الجزائرية، نشأتها، تطورها نضالاتها-مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن أحمد وهران الجزائر، العدد 4، 2019، ص164.

[4] - مصطفى عمشاني، احمد علاوي، المرجع السابق، ص166.

[5] -Nacer Djabi, Les Syndicats en Algérie, Histoire état De Lieux Scenarios, Friedrich ebertstiftuny p.05.

والنظر في أمر التمييز بينهم وبين الفرنسيين، حيث أشاروا إلى ضرورة وجود كونفدرالية تعمل على الدفاع عنهم.[1]

بقيت هذه الفكرة سائدة في الوسط إلى غاية عام 1947 حيث اعطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعليمات لمناضليها من أجل الإنخراط في الكونفدرالية العامة لشغل وذلك بهدف تعلم مبادئ العمل النقابي وضم عمال آخرين إلى الحزب وكثرة عدد العمال الجزائريين المنخرطين في CGT على عكس النقابات الأخرى.[2]

خلال المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 15 فيفري 1947 أعلن عن إنشاء لجنة وطنية خاصة بالشؤون الاجتماعية والنقابية تحت إشراف عيسات إيدير[3] وذلك بهدف التفكير في إنشاء نقابة جزائرية مستقلة عن النقابات الفرنسية[4] حيث اعطى الحزب تعليمات من أجل تقليد المسؤوليات داخل النقابات فكان حليف الحزب والداعم المادي والمعنوي له على المستوى الخارجي هي الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة Confederation Internationale des Syndicats Libres (CTSL) ذات التأثير الأمريكي[5]

حيث تتكون لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية من 7 أعضاء وهم:

عيسات ايدير إطار في الأوراش الصناعية للخطوط الجوية (A.I.A) ، رابح جرمان مسؤول نقابة عمال ميناء الجزائر ومستشار بالمجلس البلدي لمدينة الجزائر، عطا الله بن عيسى مناضل في حركة (L'O.S) ومسؤول في نقابة مستشفيات مدينة الجزائر وعضو في اتحادية الجزائر للنقابات، بوعلام بورويبة مستشار بلدي وعضو في نقابة سكة الحديد لمدينة الجزائر واتحادية نقابة سكة الحديد التابعة للكونفدرالية العامة

[1] - رشيد واضح: الحرية النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلد 2، العدد 10 جوان 2018، ص519.

[2] - محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر.... المرجع السابق 289.

[3] - محمد قنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة السانية وهران، 2012، ص. 105.

[4] - عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص105.

[5] - بغداد خلوفي، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة احمد بن بلة وهران، 2015. ص 62-63.

للشغل وإدريس أوحينة مناضل في الحزب، شارف بشيري مسؤول عن نقابة مستشفيات مدينة البليدة، محمد ومضاني مستشار بلدي لمدينة الجزائر.[1]

حيث تم عقد الاجتماع في شارع ريغودي(Rigodit) ببلوزداد في اسطبل قديم.[2]

قاموا هؤلاء الأعضاء بوضع قواعد لجنة الشؤون الاجتماعية وإنشاء خلايا في المؤسسات وتم التركيز على نقاط مهمة وهي:

- تأطير المناضلين الجزائريين داخل CGT
- العمل على وضع دعاية وطنية تبرز الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية
- ابراز الفرق في الإمتيازات بين العامل الجزائري والعامل الفرنسي والأوربين بصفة عامة.
- فتح مدرسة لتكوين إطارات نقابية بمدرسة الراشد بالعاصمة عام 1953.[3]

ويسعنا الكلام أن العمال الجزائريون قد تفرقوا على الحركة النقابية في فرنسا وذلك عند انخراطهم في الإتحاديات النقابية والأحزاب اليسارية الفرنسية كالحزب الشيوعي الفرنسي خاصة منذ عام 1919[4] ويؤكد ذلك مصالي الحاج بقوله «كنا لا نفهم بالضبط ماهية الإضراب، كنا نعرف فقط أن المضربين توقفوا عن العمل للحصول على الزيادة في الأجور، كنا نجهل كل شيء عن الفكر النقابي، إذ كنا نعتقد بكل بساطة أن العمال يتوقفون من تلقاء أنفسهم عن العمل دون أن يكونوا في حاجة إلى مسيرين أو إلى منظمة كاملة»[5]

المطلب الثاني: دور اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية في الدفاع عن العمال الجز ائريين.

يعد قرار إنشاء اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية من طرف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمرًا مهما لمعرفة الحركة بالنتائج التي ستحظى بها في الوسط النقابي عن طريق التأثير المباشر على العمال حيث عملت اللجنة على تأسيس خلايا عمالية بواسطة المناضلين الوطنيين بالإضافة إلى تحديد المنهج المتبع والسياسة التي يجب أن تعتمد عليها اللجنة المركزية حيث كان أعضاء هؤلاء اللجنة يجتمعون في سرية تامة في مقر الحركة بشارع شارتر[6]

---

[1]- محمدقنانش، المرجع السابق، ص 105-106.

[2]- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962، الجزائر وتونس نموذج

[3]- بغداد خلوفي، المرجع السابق، ص108.

[4]- عبد الإله بن شرقي، الحركة النقابية ودور ثقافي التعبئة الاجتماعية خلال الثورة الجزائرية، مجلة الرواق، العدد 09، 2017، ص188.

[5]- مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1939، المصدر السابق ص95.

[6]- نوارة يحياوي: العمل النقابي ودوره أثناء الثورة التحريرية من خلال أرشيف فانسان المرجع السابق ص22.

ومن تحركات الأعضاء في اللجنة عملهم على دفاع عن حقوق الجزائريين والتخلص من التمييز بين الجزائريين والفرنسين داخل نقابات الكونفدرالية وذلك بواسطة جريدة ألجيري ليبر التي كانت اللسان الناطق للجنة المركزية لشؤون الاجتماعية[1]، بالإضافة إلى مجهوداتها في الدفاع عن مطالب وحقوق العمال المنخرطين ركزت على فئة العاطلين على العمل الذين كانوا يعيشون ظروف أسوأ من الذين أسعفهم الحظ في ايجاد منصب[2] عمل حيث يؤكد ذلك السيد بوروبة بقوله «من اجل اكتشاف حجم معاناة الملايين من الجزائريين العاطلين عن العمل يكفي أن نرى طوابير المترشحين للعمل التي تتكون كلما ظهرت إمكانية لتوظيف بعض العمال في ورشة أو مؤسسة أو أرض فلاحية، إذ تبدأ الطوابير على الساعة الخامسة صباحا أملا في الحصول على منصب عمل ولو ليوم واحد، يحدث ذلك يوميا صيفا وشتاء» حيث قامت لجنة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع قيادة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية على وضع أول خطوة وهي إحصاء كل العاطلين عن العمل وتوجيه هذه المهمة إلى لجان تختص في إحصاء هذه الفئة المنسية والتي ستصبح مستقبلا فدرالية العاطلين عن العمل وكان على رأسها محمد فلوس والذي قدم الكثير لهذه الفئة في مجالات اجتماعية وسياسية[3] حيث وضع برنامج لهذه الفدرالية من بينها المطالبة بالمساواة في الأجر واستفادة عمال الفلاحة من المنح العائلية، المطالبة بوضع نظام موحد للضمان الاجتماعي ونظام التقاعد بالإضافة إلى مطالبتهم بإلغاء الدخلين في الأسرة الواحدة أي كل أسرة جزائرية يكون لها دخل واحد فقط لا دخلين، حيث لعبت[4] هذه اللجنة دورًا مهمًا في إرجاع حقوق العمال الجزائريين وتوجيه أنضار النقابات الفرنسية عليهم ودفعهم إلى التنديد بحقوقهم في جميع الأوضاع وذلك دعمًا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية[5] وبدأ أعضاء اللجنة يكتسبون الخبرة في المجال النقابي يومًا بعد يوم وبدأت فطرة تجسيد نقابة مستقلة تتزايد أكثر عندهم والمطالبة بنقابة مستقلة لأنه لا يجب أن تبقى الطبقة العاملة حكرًا على CGT فقط واكتساب الجزائريين

[1]- عبد الحفيظ اقنان: نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في التاريخ الإجتماعي للجزائر، قسم التاريخ وعلم إلىثار جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2020-2021، الصفحة 220.

[2]- عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962 المرجع السابق، ص298.

[3]- ، المرجع نفسه، ص289.

[4]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر... المرجع السابق ص289.

[5]- عبد العزيز راجعي، المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962 المرجع السابق ، ص299، ص302.

للخبرة في مجال العمل النقابي على عكس ما كانت عليه سابقا، وكان الهدف الأساسي من تشكيل هذه اللجنة هو إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تعاين منها نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر.[1]

المبحث الثالث: تطور المطالب العمالية نحو المطلب السياسي 1947.

المطلب الأول: إضر ابات العمال الجز ائريين (1947-1950).

لقد شهدت الحركة العمالية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1947. 1950 تغييرا، حيث أن العمال الجزائريين إكتسبوا طريقة دفاعية جديدة لمقاومة السياسة الفرنسية والمتمثلة في الإحتجاجات والحركات الإضرابية، حيث أن الجزائر في خلال تلك الحقبة الاستعمارية قد عرفت نشاطًا إضرابيًا مكثفًا واسع النطاق[2] شمل العديد من القطاعات أهمها: إضرابات عمال الموانئ، عمال القطاع الفلاحي، عمال المناجم والموظفين، عمال السكك الحديدية.... إلخ).[3]

وهذا دليل على أن الحركة العمالية في الجزائر أصبحت لديها القوة على تنظيم المجتمع وتعبئة الجزائريين لتحقيق مطالبهم. سواءً تعلق الأمر بتدهور الأوضاع السياسية أو الاجتماعية و الاقتصادية أو الصراع بين التنظيمات النقابية السالفة الذكر.

باعتماد العمال الجزائريون خلال قيامهم بالحركات الإضرابية على عامل الزمان والمكان ففي فصل الصيف تحدث إضرابات خاصة بعمال الزراعة وحتى فصل الخريف تحدث إضرابات عمال الموانئ، وبالتالي فإن الإقتصاد الفرنسي بالجزائر يتأثر بذلك ويتلقى صعوبة في تسويق منتجاته التجارية نحو فرنسا.[4]

إضر ابات عمال الموانئ جوان 1947

قام عمال أرصفة الموانئ بإضرابات على مستوى عمالة وهران نتج عنه عقد اجتماع يوم 30 جوان 1947 بمقر ولاية وهران بين ممثل الوالي السيد"بلانشو"(Blanchot) والمفتش الجهوي للعمل المدعو "كوين" (Koain)، وبين ممثلي أرباب العمل إذ تمثلت مطالب العمال في:

- زيادة الأجر بـ 7 فرنكات بسبب غلاء المعيشة.

[1] - عبد الحفيظ اقنان، نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر.... المرجع السابق ص224.

[2] - بغداد خلوفي، المرجع السابق ص59.

[3] - محمود آيت مدور، الحركة النقابية...، المرجع السابق، ص90.

[4] - بغداد خلوفي، المرجع السابق، ص59.

- تقديم منحة الأعمال الوسخة وغير الصحية والخطيرة وقد قدرت بـ 25'1 فرنك للساعة، لترتفع إلى 35 فرنك في اليوم، مثلما هو الشأن في قطاع البناء الأشغال العمومية.

- الزيادة في منحة القفة من 20 إلى 35 فرنك كما هو الشأن كذلك في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- المطالبة بمنحة استخدام التجهيزات مقدرة بـ 10 فرنكات في اليوم.

وفي 7 جويلية من نفس السنة يحدث إضرابا آخر بميناء الجزائر، قام العمال بالمطالبة بنفس الحقوق التي يتمنتع بها نظراؤهم بميناء الجزائر منذ 1936، بالإضافة إلى تقديم منحة الفصل والتسريح (الطرد)، تختلف باختلاف المدة التي قضاها العامل أثناء عمله، وامتدت الإضرابات والاحتجاجات إلى بنى صاف والغزوات طالب فيها العمال بوضع عقود العمل من أجل الاستقرار ودوام منصب العمل.[1]

إضر ابات نوفمبر- ديسمبر 1947.

قام بها إتحاد عمالة الجزائر بمشاركة حوالي 100 ألف عامل ينتمون للجنة التنسيق للنقابات المتحدة الجزائرية، بينما أشارت التقارير الرسمية إلى مشاركة 20 ألف مضرب فقط.

دامت هذه الحركة الاضرابية ثلاثة عشر يوما (13) بداية من 28 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 1947، وقد سبق هذه الحركة إضراب آخر قام به عمال الورشات الصناعية الجوية بالدار البيضاء والبليدة، ووكذا إضراب الإنذار لمدة 24 ساعة الذي قام به عمال الموانئ في 25 نوفمبر من نفس السنة.[2]

بدأت الحركة الإضرابية يف 28 نوفمبر من قبل عمال الموانئ، والتحق بهم عمال السكك الحديدية في اليوم الموالي، كما تم الإعلان عن إضراب عمال الترامواي والبريد والمواصلات، وفي أول ديسمبر إنضم للحركة الإضرابية كل من عمال مصانع المواد الكيماوية (الكبريت... وغيرها)، وعمال البناء والخشب والجلود والتبغ، والتحق عمال التعدين وقاموا هم أيضا بإضراب في 03 ديسمبر 1947، ويليهم إضراب عمال الكهرباء بعدها بيومين- 5 ديسمبر- لمدة 24 ساعة.[3]

وفي 8 ديسمبر قام عمال المطابع، وعمال المتاجر الكبرى بشن إضراب آخر وفي سياق هذه الأحداث دعت الكونفدرالية العامة للشغل واللجنة المركزية لتوقيف هذه الحركات الإضرابية في جميع القطاعات وذلك

---

[1] - خيرة بوسعادة، نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919-1954، أطروحة لنيل شهادة الدوكتورا، كلية العلوم الغنسانية والحضارة الاسلامية قسم التاريخ- جامعة وهران، السنة الجامعية 2012 2013، ص ص 165، 166.

AOM,1K, rapport général sur les grèves du 28 Novembre au 11 décembre 1947, dans le département d'Alger adressé au ministre Francaise de l'intervieuy l'intervier jules Moch نقلا عن: محمود آيت مدور الحركة العمالية في الجزائر إبان... المرجع السابق ص294.- [1]

[3] - محمود آيت مدور الحركة النقابية إبان... المرجع السابق، ص294.

يوم 11 ديسمبر 1947 واستجاب جل المضربين لذلك باستثناء عمال المطابع فقد قاموا بمواصلة إضرابهم لغاية 15 ديسمبر، وانعكس هذا الأمر على العمال فحسب تسجيلات مصالح عمالة الجزائر فقد تم توقيف (5) عمال، وتقديمهم للعدالة بتهمة الضرب العمدي، وعرقلة حق ممارسة العمل.[1]

لقد كان لإضرابات شهري نوفمبر وديسمبر 1947 مميزات وخصائص لخصها والي الجزائر في تقريره لوزير الداخلية الفرنسي بطلب منه والمتمثلة في:

- الاختلاف في أساليب الحركة الإضرابية بين القطاعات، ففي قطاع عمال المصانع والسكك الحديدية نادرا ما يتم الاتفاق بين المندوبين على الإضراب دون استشارة العمال في ذلك، ويتم ذلك من خلال عقد جمعيات عامة بمشاركة جل العمال ويتم تقديم عريضة تحوي مطالبهم، ويتم التصويت على خيار الإضراب برفع الأيدي، أما ساعة تفجير الإضراب يحددها المسؤولين دون الرجوع للعمال، أما في قطاع الإدارة والمصالح العمومية هناك اختلاف في طريقة العمل المتعلقة بالإضراب، إذ أن تحديد ساعة تفجير الإضراب لم تكن تحدد من طرف المسؤولين النقابين، بل كانوا يتخذون القرار وفق تصويت سري يقوم به المندوبين النقابيون من مختلف المؤسسات بإتفاق مع مسؤولي الإدارة.[2]

- لم تسجل عمليات الإضراب أي تخريبات في المنشآت فهي بذلك تميزت بالتنظيم.

- مسؤولية القيام بالعمليات الإضرابية كانت على عاتق اللجنة التنفيذية للإتحاد العمالي ونقابات ال CGT، والأمناء العامين للنقابات الأساسية الذين كانوا ينتمون للحزب الشيوعي الجزائري.

قامت السلطات الفرنسية الاستعانة بعناصر من الجيش الفرنسي لاستتباب الأمن، كما قامت بتعويض المضربين في العديد من المهام من بينها عمليات التفريغ بميناء الجزائر.

- لقد كان لهذه الإضرابات مواقف مختلفة على سبيل المثال لا الحصر أنه ندد بهذه الإضرابات الفرع الفرنسي للدولية العمالية ذات التوجه الإشتراكي واعتبر أهدافها ذات بعد سياسي بحت، وبالرغم من ذلك شارك فيها عمال هذا الفرع في مختلف الاضرابات تضامنا مع زملائهم العمال في مختلف القطاعات.

[1]- محمود آيت مدور الحركة النقابية إبان... المرجع السابق ، ص295.

AOM,1K, rapport général sur les grèves du 28 Novembre au 11 décembre 1947، نقلا عن: محمود آيت مدور الحركة العمالية في الجزائر إبان... المرجع السابق ص295، 296.- [1]

ومن بين المواقف أيضا نجد الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين كانت معارضة للإضرابات ودعت منخرطيها لعدم المشاركة فيها.[1]

إضر ابات قطاع المناجم ماي وجوان 1948

عرف قطاع المناجم إضرابات بالتحديد في منجم الموني، شارك فيها حوالي 1700 عامل بتبسة، دامت لمدة شهرين وثلاثة أيام (63يوما) بسبب طرد مسؤولي إدارة القطاع لأعمال أربعة منهم مسؤولين نقابيين وإثنان منهم عاملين أوروبيين شيوعيين، هذا التصرف التعسفي قامت به الإدارة الفرنسية عمدًا ضد النقابيين لتضغط عليهم وتجعلهم يتراجعون عن مطالبهم ويتخلون عن حقوقهم إلا أن النتيجة كانت عكس ذلك، فقد تمت إعادة إدماج العمال الذين سبق وأن تم طردهم.[2]

في بداية شهر أكتوبر 1948 امتدت إضرابات القطع المنجمي إلى المناجم الأخرى، كإضراب مناجم القنادسة لمدة 26 يوما، إذ شارك فيه حوالي 8000 عامل، وبني صاف 66 يومًا وتمزيرت 79 يومًا والونزة 76 يومًا المزاية 99 يومًا[3] وبني صاف 66 يومًا وتمريرت 79 يومًا، الونزة 76 يومًا، والمزايتة 99 يوما.[4]

نتج عن هذه الإضرابات تطبيق القانون المنجمي الذي كان "روبيرت لاكوست"* يسعى من خلاله إلى منع حق الإضراب بإجراء تعديلات عليه.[5]

كما استطاع العمال تحقيق البعض من مطالبهم وحقوقهم الاجتماعية من بينها: - إنشاء الإتحاد الجهوي لصناديق الإسعاف.

- إنشاء الصندوق المناجمين المتقاعدين.
- دفع الأجور في أيام الإضراب.[1]

---

[1]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 297، 298.

[2]- جيلالي تكران، الحركة العمالية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945 1962، أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2012-2013، ص114.

[3]- محمدڤنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدوكتورا، دولة في التاريخ الحديث ج1، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000م-2001م، ص ص 106، 107.

[4]- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، المرجع السابق ص93.

* روبيرت لاكوست Robert lacoste نقابي ورجل سياسي فرنسي ولد بمدينة Azevt، 5 جوان 1992 بباريس، نشط في النقابة الفرنسية للعمال، شغل العديد من الوظائف من بينها توليه منصب وزيرا مقيما بالجزائر في 9 فيفري 1956 بتعيين من غي مولي لغاية 15 أفريل 1958، صاحب مقولة «ربع الساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية توفي في مارس 1989، أنظر محمد بن موسى سياسة روبيرت لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958، مجلة قضايا تاريخية، العدد 2، 1437هـ/ 2016م ص17.

[5]- محمدڤنانش، المرجع السابق ص107.

كما استطاع عمال المناجم أن ينالوا تعاطف عمال القطاعات الأخرى كعمال السكك الحديدية الذين نظموا حركة احتجاجية يوم 26 أكتوبر 1948 من الساعة الرابعة والنصف إلى الخامسة والنصف مساءً تضامنا مع عمال المناجم في كل من فرنسا والجزائر. وقامت بعض النقابات بتقديم مساعدات مالية للمضربين، كالنقابة المستقلة للمعلمين قدمت مساعدات مالية مقدرة بـ 50 خمسين ألف فرنك. ونقابة عمال الكتاب ساندتهم بمبلغ قدر بـ خمسة (05) آلاف فرنك، وقدم إطارات الـ CGT تبرع للعمال الجزائريين قد بحوالي 1553 فرنك.[2]

اضر ابات 24 سبتمبر 1948:

عبارة عن إضراب جماعي قامت به كل من: الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) ونقابة القوة العمالية (FO)، والكونفدرالية العامة للتجارة (CGT)، شارك فيه كل العمال يوم 24 سبتمبر 1948م، إذ تم الإتفاق على شن الإضراب لمدة ساعتين بداية من الساعة الرابعة مساءً إلى السادسة مساءً، إلا أن قطاعات أخرى سبقت الموعد، وأُضربت على الساعة الحادية عشر صباحًا، كقطاع عمال المناجم، وقامت كل من CGT و CFTC بعقد اجتماع من أجل تقديم عريضة لمطالبهم من بينها مطلب رفع الأجور الذي الذي كان الدافع الأساسي للإضرابات في كل القطاعات.[3]

كما ذكرنا في السابق أن العمال الجزائريون أثناء قيامهم بالحركات الإضرابية يعتمدون على عاملي الزمان والمكان من أجل ضرب الاقتصاد الاستعماري القائم على حركتي الاستيراد والتصدير.[4]

مثال ذلك الإضراب الذي قام به عمال الموانئ في يوم سبتمبر 1948 الذي أدى إلى إتلاف حوالي 500 طن من بذور البطاطا في ميناء الجزائر بسبب امتناع المضربين عن تعبئة المواد القابلة للتلف.[5]

وبالتالي يمكن اعتبار قطاع عمال الموانئ هم الأكثر القطاعات نضالاً والتي تشهد حركات إضرابية متعددة ومتكررة، كما يمكن القول أنهم الأكثر طبقة نشاطا وحيوية في الدفاع عن مطالبهم وحقوقهم

[1]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة... المرجع السابق ص302.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 301، 302.

[3]- نفسه، ص ص 298 299

[4]- جيلالي تكران ، الحركة العمالية في الجزائر... المرجع السابق، ص114.

[3]- Boulem Bourouiba. op. cit. p 308.

النقابية،[1] وكانوا غالبًا ما يحققون مطالبهم ولو جزئيا ويعود ذلك لقدرتهم على التنظيم والتعبئة[2] الحركة الإضرابية لدى عمال القطاع الفلاحي 1948.

لم يكن عمال هذا القطاع منظمين كباقي القطاعات الأخرى إذ أنهم كانوا يقومون بالحركات الإضرابية في مراسم الجني لكنها كانت تبوء بالفشل، لأن إدارة المستعمر كانت تقوم بملأ شاحناتها بالعمال من مناطق أخرى وهذا ما أدى بحدوث صراعات بين العمال...،[3] كما أن عملية التأطير تصطدم بعائق عدم إمتلاك العمال لثقافة العمل النقابي لذلك يصعب الدفاع عن مطالب عمال القطاع الفلاحي كون أغلبيتهم كانوا عمال يومين.[4]

رغم ذلك عمال الزراعة فزروا القيام بحركات احتجاجية مع بداية فصل الجني والحصاد، بدأت شهر مارس 1948، إضطرابات في البرواقية بولاية المدية عامل وفي ماي وجوان امتدت إلى متيجة وشارك فيها حوالي 100 ووهران وعين تيموشنت 1948، بقيادة مصطفى سعودن (عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي الجزائري) ويدعم من الكونفدرالية العامة للشغل.[5]

كما قام كل من التجار والحرفيين بجمع التبرعات لدعم القطاع الفلاحي مثلما حدث في البليدة.[6]

وتمثلت مطالبهم في: - رفع الأجور

- إعطاء حق الضمان الإجتماعي للعمال الجزائريين
- تقديم المنح العائلية
- تطبيق القوانين الاجتماعية.[7]

وأمام هذا الوضع قام المستوطنون -المعمرون- واستعانوا بالمساجين من أجل قمع المضربين وجعل العمال الموسميين إنضموا بهم الآخرون للحركات الإضرابات، وقد استطاع المضربون تحقيق بعض من مطالبهم من بينها: - رفع الأجور بنسبة 20 % عند بعض العمال والبعض الآخر بنسبة 25 فرنك[1]

[1] -ع. العزيز راجعي، المرجع السابق 304.

[2] - محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية، المرجع السابق ص 93.

[3] - محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر... المرجع السابق، ص305.

[4] - محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية... المرجع السابق ص 93.

[5] - جيلالي تكران، الفلاحون الصغار والأجراء الزراعيون بين 1936-1950، قراءة في التنظيم والوعي المطلبي، مجلة روافد للبحوث والدراسات مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، العدد الرابع 2018 ص129.

[6] - محمود آيت مدور، الحركة العمالية ... المرجع السابق ص305.

[7] - جيلالي تكران، الفلاحون الصغار... المرجع السابق، ص129.

- تحديد ساعات العمل بعشر (10) ساعات في اليوم
- المساواة بين عمال القطاع الفلاحي (صناعة، زراعة، تجارة) في الريف وعمال المدينة. [2]

بانتشار موجة الإضرابات هناك إضراب آخر حدث في 1949 تام به عمال الموانئ بوهران إذ رفض العمال المسؤولين عن التعبئة والتفريغ ملئ البواخر المتجهة نحو الفيتنام والحاملة للعتاد الحربي، واستمرار ضالهم مدة طويلة من شهر جوان إلى غاية شهر جويلية من عام 1954، لذا أصدرت أمرية من طرف الحاكم العام في 7 ديسمبر 1949، حدد فيها الحد الأعلى للعمال المهنيين في موانئ الجزائر المتمثلة في 1746 عاملاً بمينا، وهران و 250 عاملاً بميناء نمور.[3]

وفي عام 1950 تناقص العدد وأصبح 1117 في ميناء وهران و 188 بميناء نمور. وفي 15 جوان 1949 قام موظفو الإدارات العمومية بإضراب لمدة 24 ساعة بالنسبة للعمال الفرنسيين مطالبهم كانت تتمثل في تحسين أجور العمال والتوقف عن طرد العمال الإحتياطين، أما مطالب الجزائريين فكانت تتمحور حول إحتساب منحة الثلث الاستعماري في النظام المعاشي مع تطبيق نظام الضمان الاجتماعي المطبق فيفرنسا.[4]

كما شهدت سنة 1950 بالذات في يوم 26 مارس حركة إضرابية قام بها عمال نقابة التعبئة، وهذا ما جعل عامل عمالة وهران يصدر أمرية ونشرها في جريدة "صدى وهران" *L'echoD'oran تم طبعها مساءً وقد نصت على:

المادة 1: تمنع الإجتماعات داخل ميناء وهران في كل الحالات.

المادة 2: يخص هذا داخل التجمع داخل المركز العامة.

حسب ما ورد في أمرية 5 جوان 1949 بشكل عام.

---

[1] - محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص306.

[2] - جيلالي تكران، الفلاحون الصغار... المرجع السابق ص129.

[3] - ع. العزيز راجعي، المرجع السابق ص305.

[4] - محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1930-1962 المرجع السابق، ص 303.

صدى وهران، من اقدم الصحف الصادرة داخل الجزائر، يعود تأسيسها إلى سنة 844 من طرف عائلة pervi وهي من أكبر العائلات الكولونيالية بالغرب الجزائري، هدفها هو الدفاع عن مصالح الكولون الاقتصادية بوهران، توجهها يميني متطرف يدعم تواجد الكولون بوهران، كانت الصحيفة مع بداياتها أسبوعية تصدر كل يوم سبت لتصبح فيما بعد جريدة يومية خاصة مع إنتشار مراسلها وفروعها داخل وهران مع يوم الإثنين راحة لم تتوقف عن الصور إلا سنة 1962، انظر، الزبير سيف الإسلام تاريخ الصحافة في الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص 85.

المادة 3: نفس الشروط تطبق في جميع الموانئ في العمالة.[1]

وامام تواصل الإضرابات من فترة لأخرى ومن منطقة لأخرى تحولت الحركة العمالية الجزائرية غلى قوة مؤثرة ببلوغها ذروة لإحتجاج سنة 1950، إذ شهدت هذه الفترة 225 إضرابا شارك فيه 250 ألف عامل من مختلف القطاعات أهمها: إضراب مزايطة (Mezaita) عن القطاع الأول خلال 90 يومًا ويليه إضراب موظفي البنوك عن القطاع الثالث الذي استمر لمدة 53 يوما.[2]

المطلب الثاني: رد فعل فرنسا على الإضر ابات:

قامت الإدارة الفرنسية بتعبئة إمكانياتها المادية والبشرية من أجل القضاء على الإضرابات بشتى الوسائل الممكنة إذ قامت باعتقال العمال النقابيين والقياديين من بينهم الأمين العام لنقابة عمال الأرصفة لمدينة الجزائر "باش برانجي" (Bache Beranger) تمت مصادرة الجريدة النقابية للكونفدرالية العامة للشغل من أجل تقليل أو منع وصول المعلومات حول الاضطرابات في مختلف القطاعات والمدن. في ديسمبر 1947.[3]

كما أن السلطات الاستعمارية لم تكن متساهلة مع الحركات الإضرابية فقد كانت متشددة إزاءها وهذا ما يبينه المرسوم الوزاري رقم 104 الذي أصدرته الإدارة الاستعمارية في 28 نوفمبر 1947 إذ تضمن مجموعة من القرارات والإجراءات ضد المضربين تمثلت في معاقبتهم وتوقيفهم عن العمل..... إلخ.

- تعرض العمال الجزائريون للعديد من المضايقات من طرف سلطات الاحتلال فقد واجهت هذه الأخيرة الإضرابات منذ 1947م بالإضطهاد بأشكال متعددة. وذلك من خلال التقارير الموجهة ضدهم والمتابعات القضائية لهم.... إلخ.[4]

- تعاملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مع المضربين بمكياليين، مكيال الإجراءات القمعية البوليسية من توقيفات واعتقالات وتحويلات ومكيال التهدئة والملاينة.[5]

---

[1]- حياة ثابتي، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الوهراني 1929-1954 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011 ص 436.

[2]- محمدقناش، المرجع السابق ص ص 106-107.

[3]- بغداد خلوفي، المرجع السابق ص ص 59-60.

[4]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر... المرجع السابق، ص307.

[5]- محمد قناش، المرجع السابق ص.

- أمرت السلطات الاستعمارية عن طريق برقية صدرت في 23 أكتوبر 1948 من طرف وزارة الداخلية إلى المسؤولين بالعمالات الثلاثة الجزائر وهران قسنطينة بنزع اللافتات ومسح الكتابات والعمل على التقليل من الإضرابات.[1]

[1]- محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر... المرجع السابق ص307.

الفصل الثالث: واقع الحركة الكمالية في الجزائر 1950-1954

- المبحث الأول: الندوة الرابعة لـ CGT والبداية الفعلية لجزارة النقابة
- المبحث الثاني: لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر
- المبحث الثالث: أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وانعكاسها على مسار العمل النقابي
- المبحث الرابع: الندوة الخامسة ل CGT وتأسيس الإتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA
- المبحث الخامس: اندلاع الثورة التحريرية وتأثيره على العمل النقابي في الجزائر 195 -1956

الفصل الثالث: و اقع الحركة الكمالية في الجز ائر1950-1954

المبحث الأول: الندوة الر ابعة لـ CGT والبداية الفعلية لجزارة النقابة

كانت الكونفدرالية العامة للشغل - CGT- تسعى للسيطرة على الساحة العمالية بعد مع بداية سنوات الخمسينيات خاصة بعد تراجع عدد المنخرطين بها جراء أحداث الثامن ماي 1945م، وكذا ظهور الصراع النقابي منذ عام 1975، بعد تأسيس نقابة القوة العمالية (FO)، إذ أصبحت هذه الأخيرة تنتمي للحزب الإشتراكي -الشيوعي- الفرنسي الذي سعى لإستعادة شعبية وإعادة تحسين صورته بعد الإتهاماتوالإنتقادات التي تعرض لها بعد مجازر 8 ماي 1945، ولقد نجحت في ذلك بفضل مطالبها وقد نجح في ذلك بفضل مطالبه للحكومة الفرنسية بتنفيذ القوانين الاجتماعية المعمول بها في فرنسا على الجزائريين، والمساواة في الأجور بين العمال الفرنسيين والجزائريين، وبهذا أصبحت FO-CGT القوة العمالية الأولى والرائدة في الجزائر.[1]

هذه المستجدات أخذتها المسيجيتي على محمل الجد، وقامت بعقد ندوة.

في شهر فيفري من عام 1950، عقدت الكونفدرالية العامة للشغل ندوتها الرابعة، إذ حضرها 314 مندوبا يمثلون 350 نقابة.

خلال الندوة، تم إنشاء "لجنة" التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر التي تضم 58 عضوًا من بينهم 31 جزائريا و27 أوروبيا، بينما تألف مكتبها التنفيذي من 15 عضوا بما في ذلك 09 دزائريين و 6 أوروبيين، بعض هؤلاء الأعضاء كانوا ينتمون إلى الكونفدرالية العامةللشغل لسنوات، بينما كان البعض الآخر مناضلاً في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري، أمثال: "براهم موسى"، "قسوم دحمان"، "علي بن اسماعيل"، "لخضر فايدي"،... ألخ، ومن الأوروبيين نذكر:"بلانش موان"، "أندري كوروني"،"أندري رويز..." إلخ، هذا الأخير كان يقود أمانة هذه اللجنة مع أربعة أمناء جزائريين وهم: "براهم موسى"، و "علي بن اسماعيل" و "دحمان قسوم".[2]

بين سنوات 1950-1954 شهدت الكونفدرالية العامة للشغل تراجع كبير لعدد المنخرطين الاوروبيين مقابل تزايد عدد المنخرطين الجزائريين وقد بدأ هذا التراجع مع بداية انقسام الكونفدرالية في سنة 1947 وعرف تصاعدًا مع مسار الجزارة الذي شهدته. حسب محمود آيت مدور أن التقارير تشير أنه من بين 43000

[1] - محمد قدور، المرجع السابق ص 53.

[2] - محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية... ، المرجع السابق، ص ص 120، 121.

منخرط جزائري في مختلف النفايات 35750 منهم منخرطين في السيجيتي. أي بنسبة 83% رجح مسؤولو الكونفدرالية ع.ش أن هذا التراجع يعود إلى ضعف الحياة النقابية على مستوى القاعدة، والفهم غير الصحيح لمعنى الحركة النقابية، أنه لم يكن هناك تمييز بين المنخرطين وغير المنخرطين، فكانت الاجتماعات مفتوحة للجميع خاصة في قطاع المناجم. كما أشاروا إلى أن العديد من النقابات كان يديرها شخص واحد يقوم بتسجيل الشكاوي، مما أدى إلى ضعف الحركة النقابية بشكل كبير.[1]

مطلب النقابة الجزائرية لم يكن مقتصرًا على العمال والنقابيين فحسب، بل كان أيضا مطلبًا للحركات السياسية، بما في ذلك حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي لعبت دورًا كبيرًا وهامًا في تنشيط الحياة النقابية من خلال منخرطيها في السيجيتي، حيث أنها في سنة 1953 قامت بحملة أوساط العاملين عن العمل تقترح حلولاً لمعالجة مشكلة البطالة والمتمثلة في:

- منع المداخيل المتعددة في الأسرة الواحدة.

تنفيذ الإجراءات الضرورية لتخصيص الوظائف العمومية للجزائريين بالإضافة إلى وقف أي كل هجرة أوروبية نحو الجزائر.

كما قامت الحركة بتأسيس عدة لجان لمساندة البطالين في كل من عين الدفلى والجلفة والجزائر والأغواط، والتي كان يديرها مناضلو الحركات السياسية من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن الحزب الشيوعي.[2]

وحثت اللجنة على وجوب تغلغل منخرطيها داخل الهياكل النقابية.

[1]- محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية...، المرجع السابق، ص ص 122، 123.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 123.

المبحث الثاني: لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر

تأسست لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر انطلاقا من الندوة الرابعة للكونفدرالية العامة لشغل أيام 13، 14 و 15 جانفي 1950[1] حيث كانت هذه اللجنة تتألف من 58 عضو، 31 جزائريا، و27 أوروبيًا وكان المكتب التنفيذي يتألف من 15 عضوًا 9 جزائريين و 6 أوروبيين وكانو جميعًا منخرطين في صفوف الكونفدرالية العامة لشغل CGT والبعض الأخر كان مناضلًا في الحزب الشيوعي الجزائري ومن بينهم: إبراهيم موسى، علي ابن اسماعيل، قسوم دحمان، أحمد حمياني، لخضر قايدي، بشير مراد، سلالي محمد، أما الأوربيون فهم: بلانش موان، أندري كوروني، أندري رويز، أندري فيلاتا[2]

حيث كانت أمانة هذه اللجنة تحت تصرف أندري رويز من أصل أربعة أمناء والباقي هم جزائريين براهيم بن موسى، دحمان قسوم وعلي ابن اسماعيل وإذا دل على شيء فهو يدل على قدرة النقابين ونجاحهم في تقليد مناصب عليا في النقابات[3] وما هذه إلا انطلاقات حول تأسيس نقابة جزائرية مستقلة بعيدة عن النقابات الفرنسية تسعى حول استقلال بلادها وتحقيق مطالب العمال الجزائريين والدفاع عن ابسط حقوقهم المادية والمعنوية.

مرفق الإتحاد العام للنقابات الجز ائرية من اندلاع الثورة:

لقد كان أمر تفجير الثورة مفاجئ بالنسبة للإتحاد ع.ن.ج إذ قام بتاريخ 02 نوفمبر 1954 بإصدار بيان ولكن في غياب كل من "لخضر قايدي" و "إدريس أوجينة"، و"بيتوا قرانشون" الذين سافروا غداة عشية الإحتلال إلى تونس، وقد جاء في البيان : " إن الحل بالنسبة لمأساة الجزائر يكمن في وضع حد لإضطهاد الباترونا والإدارة، ووقف الإضطهاد الذي يتعرض له المسؤولون النقابيون، كما يتطلب الامر دراسة دقيقة في المطالب والإجراءات اللازمة لتلبية المطالب والوطنية الجزائرية وتعزيز الثقافة عن طريق تنفيذ الإجراءات المستحدثة في القانون الخاص للجزائر"[4]

كما كان للأمين العام للنقابات الجزائري السيد "أندري رويز" موقفًا تجاه الثورة المجيدة 1 نوفمبر 1954 موقفًا حذرًا إذ قال: "أنه لا يمكن للحركة النقابية أن تعبر عن رأيها بشأن أحداث ثورة نوفمبر إلا بعد دراسة

[1]: عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 337

[2]:Noura Benallegue Chaouia , ,op.cit, p 346

[3]: Boualem Bourouiba , op.cit, p 175

شاملة للوضع العام في البلاد، بعد ذلك يمكن اتخاذ موقف يتماشى مع مصلحة الحركة الوطنية ومعارضة الاستعمار، وأفضل وسيلة للمساهمة في دعم كفاح الشعب الجزائري هي تعزيز اتصال العمال من أجل حقوقهم، مثل الحرية النقابية ومناهضة القمع وزيادة الأجور من خلال نضال وكفاح ذو طابع سياسي، وهذا هو الدعم الأمثل للنقابات الجزائرية في النضال العام للشعب الجزائري كم أجل الحرية والاستقلال."[1]، ويبدو من خلال هذا أن موقفه كان معارضًا للثورة بأسلوب غير مباشر، وكونه عضو في المجلس الاقتصادي قد طالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية المأساوية التي كان يعاني منها الجزائريون. بالإضافة إلى مطالب الطبقة العاملة في الجزائر التي كان أهمها احترام الحريات النقابية، إعادة إدماج العمال المسرحيين بسبب قيامهم بالإضرابات ... إلخ.[2]

[1]: عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 345

[2]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص 385

المبحث الثالث: أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و انعكاسها على مسار العمل النقابي:

عرفت فكرة الخمسينات في مجال العمل النقابي داخل الجزائر العديد من الإضرابات والإحتجاجات التي كان معظمها بأمر من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1] كما حدث في إضراب قاطعي العنب في الجزائر وأضرابات أفريل 1951 في برج الكيفان، الرغاية، الرويبة، بئر الخادم، والتي كانت في نفس وقت الإضرابات التي حدثت في سكيكدة قسنطينة الحروش، عنابة وقام عمال السكك الحديدية بعدة نشاطات من أجل إعادة النظر في الأجور ورفعها لعمال السكك الحديدية وتمكن هؤلاء العمال من الحصول على جزء مما كان يجب أن يدفع لهم والذي وصل إلى 5ألاف فرنك إضافة إلى عمال الورشات الصناعية الذين نظموا إضرابا جزئيا في الملاي بالحراش يضم 11 عاملا من أصل 60 عامل[2]

وكان إضراب 41 يوما والشعارات السياسية التي كان يرددها العمال الجزائريون في مختلف المناسبات التاي كانت من تصميم الحركة كالدعوة لتضامن مع الشعب الفيتنامي حيث كانت جريدة الجزائر الحرة لسان حال الحركة كثيرة التصريحات والتعليقات الخاصة بظروف العمال[3]

حيث تدل كثرة الإضرابات التي وصلت إلى 225 إضراب في سنوات من 1950-و 1954 إلى كثرة الوعي الوطني عند جميع طبقات المجتمع أدت إلى كثرة المظارهات والمطالبة بالحقوق الاجتماعية وغيرها من الحقوق[4] بالإضافة إلى إرتفاع نسبة المنخرطين في فترة 1950-1954 في النقابات والتي أدت إلى فكرة الاستغلال النقابي وخاصة بعد تأسيس الإتحاد العام التونسي لشغل UGTT[*5] وسعت الجزائر هي الأخرى لتأسيس نقابة مستقلة كما طلعت تونس حيث تم التأكيد على هذا الأمر في المؤتمر الثاني للحزب عام 1953 والذي انعقد في

---

[1] محمد قدور: المرجع السابق، ص54.

[2] محمود آيت مدور: الحركو العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية ، ص334.

[3] محمود آيت مدور: الحركة العمالية في الجزائر من بدايتها الأولى إلى غاية 1954، أطروحة دكتوراه ، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر ،منهم التاريخ ، جامعة لجزائر 2بوزريعة ، 2013-2014، ص180.

[4] المرجع نفسه، ص187.

[*] الإتحاد العام التونسي لشغل UGTT : تأسس الإتحاد العام في 1946 خلال المؤتمر الذي عقد بالمدرسة الخلدونية وكان مدير مكتبها الزعيم فرحات حشاد جاء تأسيس بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 ، جامعة عموم العملة التونسية الثانية عام 1938 أنظر:سعد توفيق عبد العزيز البزاز ، العلاقات الخارجية للإتحاد العام التونسي لشغل 1946-1956، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد12، ص01.

[5] المرجع نفسه، ص189.

4و5 و6 أفريل 1953 حيث بدأت الأزمة داخل الحزب من هذا المؤتمر وانقسم إلى كتلتين جماعة مصالي الحاج الذين يطالبون بمنح هذا الأخير الصلاحيات المطلقة في تسيير الحزب وانعكس هذا الإنقسام والتوتر على أداء لجنة الشؤون النقابية وأثر أيضا على المنظمة الخاصة كون هذه الأخيرة أسست وفد خارجي يدعو إلى الوحدة بين بلدان المغرب العربي وبسبب هذه الأزمة تم تأجيل التحضيرات التي باشروها لإعلان الثورة فهذه الأزمة وقفت في وجه المناضلين وسير الأحداث وتأثرهم بهذه الأزمة بسبب تمسك كل طرف لموقفه حين كانت اللجنة المركزية رافضة لمطالب مصالي الحاج والتي تتمثل في تمنعه بكل السلطة ورئاسة الحزب مدى الحياة التي أدت إلى إنقسام الحزب[1]

تأثرت اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية بهذه التطورات الحاصلة داخل الحركة الحركة لأنه لايمكن حماية مصالح العمال والدفاع عنهم في مثل هذه الظروف لأن اللجنة تحتاج إلى قرارات وتسيير محكم من طرف الحزب من أجل العمال وحماية حقوقهم بطرق ووسائل والتطور نحو إنشاء المركزية النقابية الوطنية والتي كانت فكرة تم مناقشتها وقريبة من تجسيدها على أرض الواقع لولا هذه الظروف وظهور هذه الأزمة داخل الحزب وإنقسامه والتي أدت إلى تأخيرها[2]

وإذا تحدثنا عن الانقسام الذي حصل داخل الحزب لابد لوجود العديد من الأسباب وراء ذلك إضافة إلى رغبة مصالي الحاج بالحصول على الرئاسة مدى الحياة هناك أمر اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 وتم القبض على مايزيد من 400 مناضل وتعرض أعضاء المنظمة الخاصة لتعذيب والإضطهاد منذ تاريخ الإكتشاف[3]

حيث تسببت هذه الحادثة في الفرقة والإختلاف وضرورة التريث في العمل المسلح.

وازدادت الأزمة أكثر بعد وضع السلطة الفرنسية مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية في مدينة نيو بسبب الجولة الدعائية التي قام بها 1952 وتم انتخاب بن يوسف بن خدة* أمينا عام للحركة خلال مؤتمر 4و

[1] مصطفي عمشاني، المرجع السابق، ص 167.

[2] محمد قدور، المرجع السابق، ص55.

[3] عمر بلعربي: المنظمة الخاصة النواة الأولى للعمل المسلح 1947-1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، العدد05 الجزائر، 2017، ص 97.

* بن يوسف بن خدة: ولد بالبرواقية ولاية المدية حاليا في 20 فيفري1920 إلتحق بصفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية ودخل السجن سنة 1943 بتهمة الدعاية ضد التجنيد عين وزير الشؤون الاجتماعية عند تشكيل أو لحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من مؤلفاته أزمة الجزائر 1962 توفي سنة 4 فيفري 2003 للمزيد أنظر: عمر بوضربة ، لمحات من النشاط الدبلوماسي لثوري بن يوسف بن خدة في الخارج 1956-1962، مجلة البحوث التاريخية جامعة لمسيلة الجزائر ، المجلد 7، العدد01، جوان 2023، ص 3-4.

5 جويلية 1953 وقد وضع بن يوسف عدة تغيرات بالإضافة وضع جدول أعمال الحركة ويرتكز على إعادة بعث المنظمة الخاصة الوحدة مع الحركة الوطنية وأهم نقطة هي ضرورة تأسيس مركزية نقابية وطنية مستقلة [1]

ولكن نقابية وطنية مستقلة بعيد المنال لولا جهود الشباب المؤمنين بضرورة الكفاح المسلح وتأسيس جبهة التحرير الوطني والتي ستعمل على تجسيد هذه الفكرة..

[1] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية لنشر والتوزيع2012، ص319-320.

المبحث الر ابع: الندوة الخامسة ل CGT وتأسيس الإتحاد العام للنقابات الجز ائرية UGSA

قبل التطرق للندوة الخامسة للسيجيتي ، يجدر بنا الإشارة إلى التنظيمات النقابية التي كانت تنشط إبان تلك الفترة وهي ثلاثة تنظيمات نقابية:

- الكونفدرالية العامة للشغلCGT
- الكونفدرالية العامة للعمال المسيحينCFTC
- القوة العالمية FO

إلا أننا سنتناول ونركز على CGT باعتبارها التنظيم النقابي الفاعل في الجزائر الذي يهتم بالعمال الجزائريين ويدرس قضاياهم.

كانت الكونفدرالية العامة للشغل تهدف إلى تعزيز تأثيرها في مجال العمل والحفاظ على موقفها المرموق بين العمال خاصة العمال الجزائريين بعد التراجع في عدد منخرطيها في تلك الفترة حيث كان عدد المنخرطين عام 1950 م 100 ألف منخرط وبعد سنتين ينخفض العدد إلى 55 ألف منخرط، وفي سنة 1953 وصل إلى 50 ألف منخرط[1]

لأجل الغاية السابق ذكرها سعت ال (CGT) مجددا وإعتدت ندوتها الخامسة بين 24 ماي و 27 جوان 1954 بينها وبين النقابات الجزائرية بالنادي المدني في الجزائر العاصمة (قصر الشعب حاليا)[2]

إذ تم فيها الإعلان عن إنشاء الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA)[3] لتحل محل " لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة الجزائر "التي تم إنشاؤها في الندوة السابقة[4]

للإشارة قد تمت دراسة الأوضاع والتصويت بالجماع على تغيير إسم " لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر " إلى الاسم الجديد

[1]Noura Benallegue, op cite p.348 .

[2]بغداد خلوفي ، الإعلام النقابي ودوره أثناء الثورة التحريرية ، مجلة الإنسان والعمل، العدد1، المركز الجامعي نور البشير ، البيض 1أفريل 2015، ص 55.

[3]Union général des syndicats Algériens

[4]René Gallisot ,. op.cit p121

هذا التغيير جاء بهدف منح الحركة النقابية في الجزائر مزيدا من الإستقلالية وتلبية التطورات الاجتماعية والسياسية التي كانت تشهدها الجزائر أنذاك[1]

وقد شاركت في الندوة العديد من النقابات:

3- إتحاديات نقابية (وهران-قسنيطينة- الجزائر)

03 إتحاديات جهوية إقليمية (البليدة، سيدي بلعباس، عنابة)

14 إتحادا محليا

125 نقابة

12 إتحادا مهنيا[2]

هذا الإتجاه كان يمتلك هيئة إدارية مسؤولة عن إدارة شؤونه العامة تتألف من أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين[3]24 منهم جزائريا و22 أوروبيا[4]

الأعضاء الدائمين هم:

- قايدي لخضر، عضو دائم ومندوب إضافي لدى اللجنة التنفيذية الكونفدرالية النقابية العالمية
- " أندري رويز" أمين عام ومندوب إضافي بالمجلس العام للكونفدرالية النقابية العالمية
- " أوجينة إدريس" وهو أمين عام عضو بالمجلس العام للكونفدرالية النقابية العالمية أما الأعضاء غير الدائمين هم " رمضاني محمد " " خيتمان أحسنة" KITHMANE AHECEN ، " أوجي أسنسي" " روجي أوديفير "[5]Odievre jean

وأصدر الإتحاد العام للنقابات الجزائرية جريدة " العامل الجزائري le travailleur Algerien ناطقة بإسمه ، فهي جريدة أسبوعية يقع مقرها الإتحاد ، كان يديرها السيد " أندري رويز" كانت هذه الجريدة في البداية تظهر كل يوم ثلاثاء داخل الصفحة الخامسة لجريدة " الجزائر الجهوية " لسان حال للحزب الشيوعي الجزائري ولكن منذ حظر هذه الأخيرة بعد حل الحزب الشيوعي ظهرت جريدة " العامل الجزائري" في أربعة صفحات ثم

[1] بغداد خلوفي، الإعلام النقابي، المرجع السابق، ص55.

[2] محمود أيت مدور، الحركة النقابية المغاربية... المرجع السابق، ص127.

[3] René Gallisot , op cit p121

[4] محمود أيت مدور، الحركة النقابية ، المرجع السابق، ص 127.

[5] Boualem Bourouiba,op.cit ,p155

أصبحت تسحب في لإثنتا عشر (12) صفحة وقد صدر منها لإثنا عشر ألف (12000) عدد شهر أكتوبر 1955[1]

كما أنها كانت تصدر باللغة الفنرسية ولم تحتوي صفحاتها على اي صفحة باللغة العربية رغم أن أغلبية المنخرطين بها لباقي الإتحاد كانو من العمال الجزائريين[2]

وتم خلال الندوة توزيع وثيقة تضمنت القانون الأساسي للإتحاد العام للنقابات الجزائرية

وللإشارة فإن أمر التفكير في إنشاء نقابة جزائرية مستقلة لم يكن وليدا سنة 1954 إذ سبق وأن تم الحديث عن لجنة الشؤون الاجتماعية التي انبثقت عن المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1947 إذ كلف " عيسات إدير" بمهمة إنشاء مركزية نقابية مستقلة [3]

وضع الإتحاد العام برنامجا لوضع حد للبؤس ومشكلة البطالة في الجزائر من أجل تحقيق التطور في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي والذي يتمثل في:

- ضرورة وضع حد لعمليات نهب أراضي الجزائريين من طرف المعمرين
- إعادة توزيع الأراضي الجزائرية بعدل
- تزويد الفلاحين بأجهزة حديثة وتقنيات لازمة من أجل تحسين عمليات الإفتتاح
- حماية الأراضي المهددة بالإنجراف
- حسن استغلال الثروة المائية التي تم وضعها للري
- تطوير الزراعات الصناعية كالقطن والبنجر السكري التي كانت تتطلب يد عاملة كثيرة وتساهم بشكل كبير في تلبية حاجيات السكان النسيجية
- تطوير الأجهزة وتقنيات الإستغلال الزراعي
- تطوير قطاع المناجم والصناعة[4]

[1] بغداد خلوفي، الإعلام النقابي...، المرجع السابق، ص 55.

[2] هاجر قحموش، المرجع السابق، ص200.

[3] .محمود آيت مدور، الحركة العالمية،...، الكمرجع السابق، ص365

[4] هاجر قحموش، المرجع السابق، ص201.

هدف الإتحاد العام للنقابات الجز ائرية UGSA

وفق البند الثالث من قوانين الإتحاد العام للنقابات الجزائرية فإن الإتحاد كان يهدف إلى :

- تعزيز وتقوية الروابط بين العمال ومنظماتهم النقابية
- توحيد وتنسيق ودعم نشاط جميع العمال الجزائريين دون أن تمييز سواء من ناحية الجنسية أةو الأصل، أو التوجه السياسي والفلسفي والديني...، بهدف تحقيق مطالبهم المادية والمعنوية[1]
- كان الإتحاد يسعى غلى توجيه نضال العمال الجزائريين من أجل الحصول على حريتهم النهائية والتامة، وذلك من خلال إلغاء النظام الكولونيالي – الاستعماري- الاستغلالي، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

وبإعتباره المنظمة العليا الممثلة للكونفدرالية العامة للشغل بالجزائر (CGT) فإن الإتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA يمثل هذه المركزية لدى السلطات العمومية والإدارية والمجالس المنتخبة ، وبالتنسيق الدائم مع السيجيتي ، فإن الإتحاد يسهر على تطبيق التوجيهات والقرارات المتعلقة بالبرنامج المطالبي والتوجيهي المحدد من طرف الكونفدرالية العامة للشغل بعد تعديلها وفق الوضعية والخصوصية الجزائرية وهو مايبين بقاء الكونفدرالية العامة للنقابات الجزائرية مرتبطة بالسيجيتي "[2]

إنشغالات ومطالب الإتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA

طالبت الندوة المنعقدة بـ:

- المساواة في الأجور
- إعادة النظر في الميزانية النموذجية للأسرة من أجل الزيادة في الأجور
- مراجعة نظام المنح والعلاوات القائم على التمييز عن طريق توسيعه إلى عمال القطاع الفلاحي ورفع قيمتها بنسبة 25%
- إعتماد نظام الأجر الساعي بدلا من الأجر اليومي، وإنشاء صندوق التعويض عن العطل مدفوعة الأجر إرغام كل أرباب العمل للإنخراط فيه
- إعادة توزيع الأراضي التابعة للدولة على الفلاحين المجردين من الأراضي

[1] René Gallisot ,. op.cite p121

[2] بغداد خلوفي، الحركة العمالية الجزائرية...، المرجع السابق، ص69.

- محاولة إيجاد حلول لمشكلة البطالة التي مست شريحة واسعة من الجزائريين بسبب غلق العديد من المناجم، ووجوب إتخاذ إجراءات لصالح العاطلين عن العمل وذلك من خلال:
  - إنشاء صندوق البطالة والتصويت على مشروع توسيع منحة البطالة سارية المفعول بفرنسا إلى الجزائر
  - فتح الورشات الكبرى ذات المنفعة العمومية لاسيما البناء المكثف للمساكن للعمال وبناء المستوصفات والمستشفيات والمراكز العمومية
  - فتح مدراس التكوين المهني لحوالي 30 ألف عامل

كما تمت مناقشة قضايا القمع التي يتعرض لها العمال خاصة عمال القطاع الفلاحي والسياسين (كمصالي الحاج الذي تم وضعه في الإقامة الجبرية بفرنسا)

- طالبت بإعادة إدماج العمال الذين تم طردهم أثناء قيامهم بالنشاط الإضرابي وغطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإستعادة حقوقهم مع ضرورة ووجوب إحترام الحريات النقابية والديمقراطية وإلغاءالمادة 80 من القانون الجزائي المتعلق بعقوبة المساس بالسادة الفرنسية[1]
- أما بالنسبة لعدد منخرطي الإتحاد العام للنقابات الجزائرية فإننا نلاحظ من خلال دراستنا أنه بقي كما كان عليه داخل الكونفدرالية العامة للشغل في تناقض مستمر فلقد رأينا عدد المنخرطين داخل السيجيتي بالجزائر كان في تراجع منذ 1947 خاصة بعد الإنشقاق الذي حصل داخل الكونفدرالية ، فإن آخر ماذكرناه أنه في سنة 1950 وصل عدد المنخرطين إلى 100 ألف منخرط وفي سنة 1952 أصبح العدد55 ألف منخرط، لينخفض تعدادها في السنة الموالية إلى 50 ألف منخرط ليفقد الإتحاد منخرطيه في السنوات الموالية مع إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

موقف الإتحاد العام للنقابات الجز ائرية من إندلاع الثورة:

لقد كان أمر تفجير الثورة مفاجئ بالنسبة للإتحاد ع.ن.ج إذ قام بتاريخ 02 نوفمبر 1954 بإصدار بيان ولكن في غياب كل من "لخضر قايدي" و "إدريس أوجينة"، و"بيتوا قرانشون" الذين سافروا غداة عشية الإحتلال إلى تونس، وقد جاء في البيان : " إن الحل بالنسبة لمأساة الجزائر يكمن في وضع حد لإضطهاد الباترونا والإدارة، ووقف الإضطهاد الذي يتعرض له المسؤولون النقابيون، كما يتطلب الامر دراسة دقيقة في

[1] محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص ص370-371.

المطالب والإجراءات اللازمة لتلبية المطالب والوطنية الجزائرية وتعزيز الثقافة عن طريق تنفيذ الإجراءات المستحدثة في القانون الخاص للجزائر"[1]

كما كان للأمين العام للنقابات الجزائري السيد "أندري رويز" موقفًا تجاه الثورة المجيدة 1 نوفمبر 1954 موقفًا حذرًا إذ قال: "أنه لا يمكن للحركة النقابية أن تعبر عن رأيها بشأن أحداث ثورة نوفمبر إلا بعد دراسة شاملة للوضع العام في البلاد، بعد ذلك يمكن اتخاذ موقف يتماشى مع مصلحة الحركة الوطنية ومعارضة الإستعمار، وأفضل وسيلة للمساهمة في دعم كفاح الشعب الجزائري هي تعزيز اتصال العمال من أجل حقوقهم، مثل الحرية النقابية ومناهضة القمع وزيادة الأجور من خلال نضال وكفاح ذو طابع سياسي، وهذا هو الدعم الأمثل للنقابات الجزائرية في النضال العام للشعب الجزائري كم أجل الحرية والإستقلال."[2]، ويبدو من خلال هذا أن موقفه كان معارضًا للثورة بأسلوب غير مباشر، وكونه عضو في المجلس الإقتصادي قد طالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية المأساوية التي كان يعاني منها الجزائريون. بالإضافة إلى مطالب الطبقة العاملة في الجزائر التي كان أهمها احترام الحريات النقابية، إعادة إدماج العمال المسرحيين بسبب قيامهم بالإضرابات ... إلخ.[3]

[1] : Boualem Bourouiba, , op.cit, p 175

[2]: عبد العزيز راجعي، المرجع السابق، ص 345

[3]: محمود آيت مدور، الحركة العمالية...، المرجع السابق، ص 385

المبحث الخامس:اندلاع الثورة التحريرية وتأثيره على العمل النقابي في الجز ائر 195-1954

باندلاع الثورة التحريرية عمل قادتها على إحداث تعبئة جماهيرية واسعة، استهدفت إشراك مختلف فئات المجتمع الجزائري في معركة التحرير ضد الاحتلال الفرنسي، ومنها فئة العمال ، الذين لم يتردد أغلب النقابيين الجزائريين في إعلانهم عن دعم الثورة التحريرية ومساندتها، رافضين الوجود الاستعماري في الجزائر[1] ، وهذا ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى اعتقال كل النقابيين المسجلين في مكاتب الشرطة.

ومع اشتداد قوة الثورة وانتشارها والتفاف مختلف شرائح المجتمع الجزائري حولها، زاد التحاق العمال والنقابيين بصفوف الثورة، حيث صرّح النقابي مولود قايد: " إن الكفاح الذي يجمعنا اليوم يقتضي منا جميعا أن نوحد صفنا تحت راية جبهة التحرير الوطني من اجل تجسيد آفاق الثورة "[2]. ومع نهاية سنة 1954 ، وبداية سنة 1955 ، تخلى أغلب النقابيين الجزائريين عن النقابات الفرنسية، وهذا ما أدى إلى الانهيار التدريجي لهذه الأخيرة[3].

بعد مرور عدة أسابيع عن اندلاع الثورة التحريرية، حاول المصاليون استقطاب الشعب الجزائري لصفهم، حيث بدأوا بتشكيل فرق عسكرية في مختلف المدن و القرى والأرياف، وذلك من خلال تأسيس حزب جديد تحت اسم الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)، بعدما قامت السلطات الاستعمارية بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد اندلاع الثورة التحريرية[4].

أما السلطات الاستعمارية فقد قامت بحملة اعتقالات واسعة ، مست العديد من النقابيين وإطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد توقعت الساحة السياسية ترتيب بعض القرارات كإنشاء نقابة مستقلة ، ولكن تم تأجيل ذلك إلى وقت آخر بسبب مساندة النقابيين للثورة وتأييدها[5] لكن فكرة تأسيس

---

[1] وهيبة بن عراج، الإتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في الثورة التحريرية 1956 -1962، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2011 -2012، ص 57 .

[2] المرجع نفسه، ص 59 .

[3] نوال قيصار، تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا، ...جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية.....، ص 03

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر ، بيروت، لبنان، 1963 ، ص 129

[5] أسماء هدهود، شهرزاد عليوة، الإتجاه الثوري في النشاط النقابي الجزائري 1956-1962، مذكرة ماستر، تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية....ص 31

نقابة وطنية على أرض الواقع بقيت ضرورة حتمية، وهدف جميع النقابيين يكافحون من أجل تجسيدها واقع.

وبعد إطلاق سراح بعض النقابيين ، بدأ الاتصال بين المناضلين النقابيين المقربين من مصالي الحاج، وقرروا إعادة نشاط اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية للحزب من أجل إحياء فكرة إنشاء مركزية نقابية وطنية مستقلة[1].

وفي 14 فيفري 1956 تم تأسيس نقابة عمالية مصالية تحت اسم إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA)، بالإتفاق مع نقابات فرنسية، حيث انخرط في صفوفها حوالي 5000مهاجر جزائري، وهي تعتبر النقابة الجزائرية الأولى من نوعها التي تأسست في المهجر، في 14 فيفري 1956 بقيادة محمد رمضاني[2]، وكان الهدف من هذه النقابة هو تعبئة العمال الجزائريين بغض النظر عن أصولهم أو دينهم لمحاربة الاستعمار ، وتحقيق المطالب الاجتماعية و الاقتصادية، وكان من بين الأهداف التي تم الإعلان عنها[3]:

- إنشاء فروع نقابية في كل أنحاء البلاد.
- الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين المادية والمعنوية والاعتماد على الوحدة الشاملة بين العمال.
- التحرير الاجتماعي للطبقة العاملة الجزائرية.

ومن جهة أخرى، سارعت جبهة التحرير الوطني إلى إنشاء نقابة وطنية، حيث قامت بتكليف بن يوسف بن خدة بالإتصال بقيادات المنظمات الشعبية من العمال والطلبة والتجار المهاجرين[4].

وبعد أسبوع واحد من تأسيس النقابة التابعة لمصالي الحاج قامت جبهة التحرير الوطني بالإعلان عن تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وذلك يوم 24 فيفري 1956 [5]، كآداة من أدوات التعبئة الجماهيرية لفائدة الثورة التحريرية ، وقد تم انتخاب النقابي عيسات إيدير أول أمين عام للإتحاد[6]، وبن

[1] هاجر قحموش، الحركات النقابية المغاربية والقضايا الوطنية، الإتحاد التونسي للشغل والإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد المغربي للشغل، أطروحة دكتوراه في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، السنة الجامعية 2020-2021 ، ص 218

[2] حسن زبيدي، ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر، 1880 - 1956 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 14 .

[3] هاجر قحموش، المرجع السابق، ص 220.

[4] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954 -1958 (دراسة في السياسات والممارسات)، غرناطة، الجزائر، 2009 ، ص 444 .

[5] إيمان تواتي، ريمة سرور، دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تفعيل مسار الحركة التحررية، مجلة هيرودوث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، المجلد 6 ، العدد 3 ، 2023 ، ص 22.

[6] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 -1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 99 .

عيسى عطا الله نائب الأمين العام و بوعلام بورويبة أمين وطني، وجرمان رابح أمين وطني، وعلي يحي مكلف بالمالية[1].

قام الإتحاد العام للعمال الجزائريين بعدة نشاطات من بينها الانضمام للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL)،حيث انتصر في الانتخابات على اتحاد نقابات العمال الجزائريين التابعة لمصالي الحاج، هذا الانتصار الذي مكّنه من الانضمام إلى الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة[2].

وفي 5 جويلية 1956 أطلق الإتحاد العام للعمال الجزائريين نداء للإضراب من أجل تذكير فرنسا بذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي 15 أوت دعا إلى إضراب آخر من أجل إطلاق سراح النقابيين المسجونين[3]، الذين تعرضوا للاعتقال بتهم متعددة ، منهم عيسات إيدير وأربعين ناشطا نقابيا، بعد ثلاثة أشهر من تأسيس الإتحاد ، حيث تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب[4] .

وفي جانفي 1957 أعلن الإتحاد العام للعمال الجزائريين عن إضراب مفتوح للعمال الجزائريين ، من أجل تأكيد دعمه لجبهة التحرير الوطني، حيث صرّح يوم 26 جانفي 1957 ، في صحيفة العامل الجزائري: " يجب أن ننتخب جبهة التحرير الوطني، الناطق الوحيد باسم جيش التحرير الوطني والمرشد المحبوب ، المجرب والواضح للثورة الجزائرية الظافرة عما قريب ، وستحرك الطبقة العاملة الجزائرية هذه المعركة المجيدة برباطة جأش وبوحدة وبنظام وبطولة وثقة"[5]. وبهذا يكون الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد أثبت بأنه في مستوى التحديات ، وأنه يستجيب لنداء الوطن ، ويؤكد مرة أخرى بانه ليس مجرد نقابة عمالية عادية، بل هو كذلك أداة هامة من أدوات التعبئة الجماهيرية التي وظفتها جبهة التحرير الوطني في مواجهة المشاريع الاستعمارية الرامية إلى إفراغ الثورة الجزائرية من بعدها الشعبي.

[1] محمد فارس ، وثائق وشهادات حول الحركة النقابية في الجزائر، تقديم محفوظ قداش، منشورات أنيب، ص 149.

[2] محمد قنانش، المرجع السابق، ص 271 .

[3] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982 ، ص 164 .

[4] نوال قيصار، المرجع السابق، ص 5

[5] عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 165 .

خـاتــمــة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أن الحرب العالمية الثانية قد زادت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري، كما كانت لها تأثيرات على الحياة السياسية والنشاط النقابي في الجزائر.

- أن العمال الجزائريين قد اكتسبوا خبرة وتجربة من خلال انخراطهم في النقابات الفرنسية، وقد استفادوا من هذه الخبرة في إنشاء نقابات جزائرية فيما بعد.

- أن الكثير من العمال الجزائريين كانوا يناضلون في صفوف النقابات العمالية الفرنسية، وخاصة ضمن الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة.

- أن العمال الجزائريين قد أدركوا بأن نضالهم ضمن النقابات الفرنسية لا يسمح لهم بطرح انشغالاتهم والتعبير عن تطلعاتهم بالشكل المطلوب، وهذا ما دفع بهم إلى التطلع لتأسيس نقابات جزائرية خالصة، مستقلة عن المركزيات النقابية الفرنسية.

- أن الحركة النقابية في الجزائر قد ظلت ولفترة طويلة تشكل امتدادا للحركة النقابية الفرنسية، إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

- أن انشغالات الفئات العمالية الجزائرية لا يمكن عزلها عن انشغالات بقية الفئات الاجتماعية ، لأن كل مكونات المجتمع الجزائري كانت تعاني من السياسة الاستعمارية البغيضة التي استهدفت استعباد الإنسان الجزائري ونهب خيراته ومحو مقوماته الشخصية والحضارية.

- أن هناك ارتباط وثيق بين النضال العمالي والنضال الوطني في الجزائر ، مادامت هذه الأخيرة تخضع للهيمنة الاستعمارية التي تعتبر المتسبب الرئيس لكل المآسي التي كان يعيشها المجتمع الجزائري.

- أن الحركة الوطنية الجزائرية لم تهمل في برامجها ومطالبها الفئة العمالية ، بل كانت تسعى للدفاع عنها ، وخاصة التيار الاستقلالي، ويكفي أن نستدل على ذلك بالإشارة إلى أن هذا التيار كان سباقا إلى فكرة إنشاء نقابة وطنية مستقلة، وذلك منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

- ساهمت الإضرابات التي خاضتها الطبقة العمالية في تغيير أوضاع العمال الجزائريين بصفة عامة، ومطالبهم السياسية بصفة خاصة.

- أن حركة الإضرابات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، قد أزعجت السلطات الاستعمارية، وهذا ما جعلها تعمل على إخمادها مستعملة في ذلك شتى أساليب القمع والتضييق.

- أن الأزمة التي عرفتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، قد أجلت تجسيد نقابة جزائرية مستقلة على أرض الواقع إلى غاية سنة 1956 .

- أن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 قد أحدث تغييرات جذرية على النشاط النقابي في الجزائر، حيث أوجد أرضية صلبة لتأسيس نقابة جزائرية خالصة تخضع لتوجيهات قيادة جبهة التحرير الوطني، تمثلت في ميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 .

- أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن مجرد نقابة عمالية تناضل لصالح العمال الجزائريين، بل كان واحدة من أبرز وسائل التعبئة الجماهيرية للثورة الجزائرية في مواجهة المخططات الاستعمارية الرامية إلى إفراغ الثورة الجزائرية من محتواها الشعبي، وقد أدى العمال الجزائريون واجبهم الوطني داخل هذا الإتحاد على أكمل وجه.

الـــمـلاحـق

ملحق رقم 01 : تطور النقابة الجزائرية من 1926- 1956

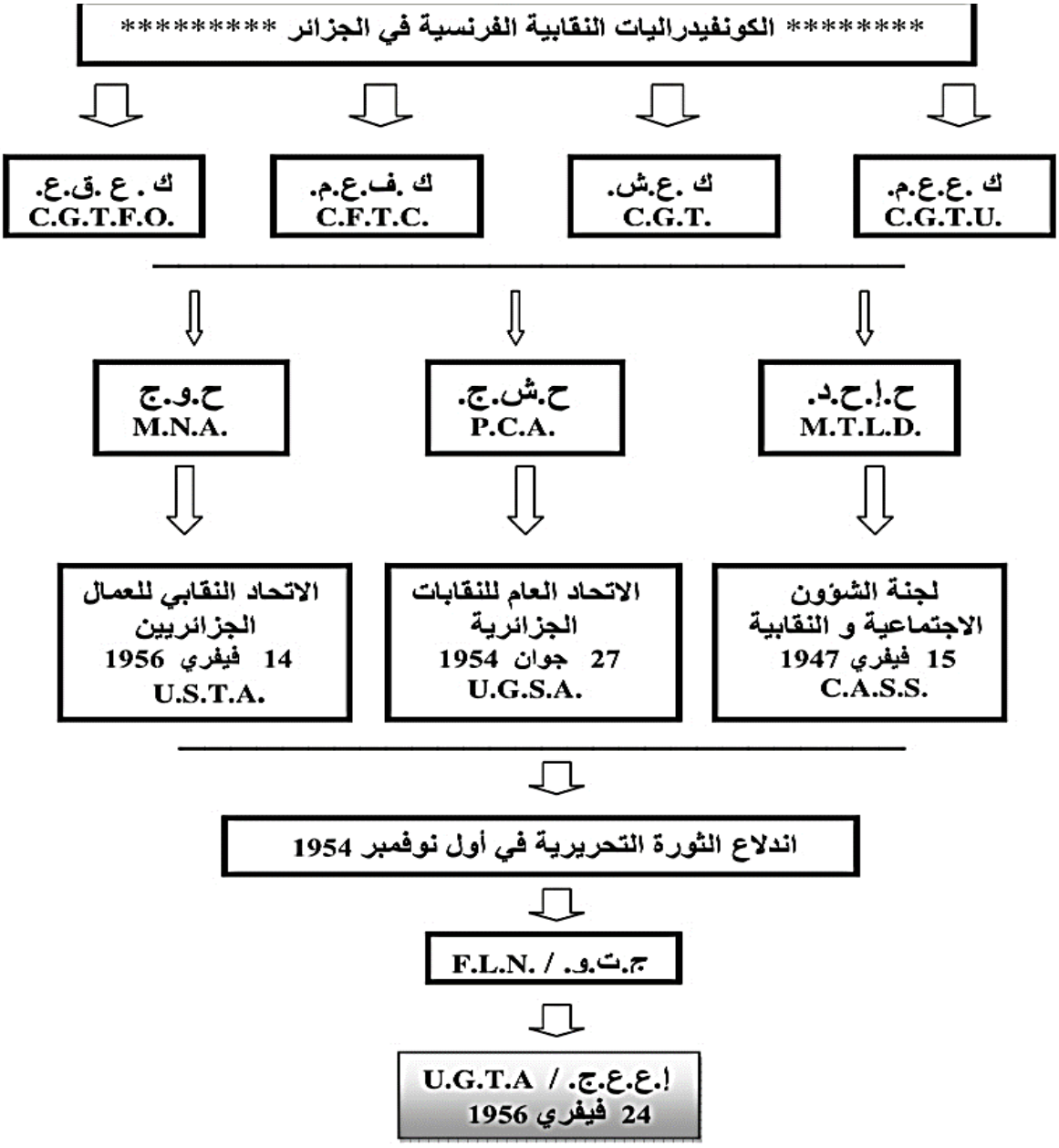

المصدر: محمد قنانش المرجع السابق ص 420

ملحق رقم 2 :صورة للمناضلين الجزائريين المؤسسين للاتحاد العام للعمال الجزائريين

U.G.T.A. / إ.ع.ع.ج.

الواقفون من اليسار إلى اليمين	الجالسون من اليسار إلى اليمين
* * * * * * * * * * * * * * * * * *	* * * * * * * * * * * * * * * * * *
1 - الطاهر قايد	1 - بوعلام بورويبة
2 - مجيد علي يحي	2 - زوي محمد
3 - سليمان رباح	3 - عمر لميني
4 - عيسات أيدير	4 - حناشي معيوف
5 - رابح جرمان	5 - بوجلال علي
6 - محمد حبيب	6 - حسن بورويبة
7 - عطا الله بن عيسى	

المصدر: محمد قنانش، المرجع السابق، ص 454

ملحق رقم 3 :نداء الإتحاد العام للعمال الجزائريين لاضرابات 5 جويلية

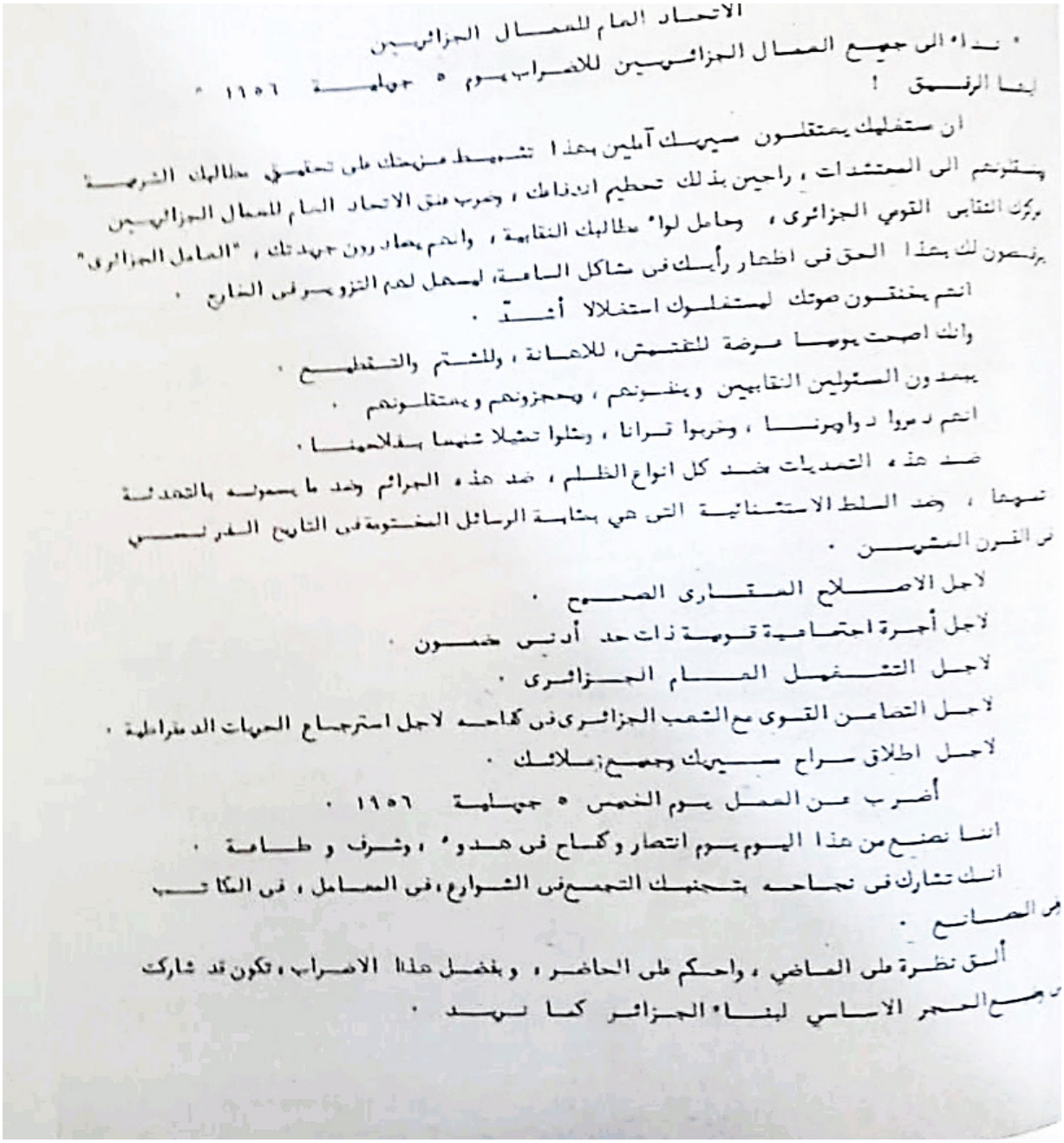

الاتحاد العام للعمال الجزائريين

• نداء الى جميع العمال الجزائريين للاضراب يوم ٥ جويلية ١٩٥٦ •

أيها الرفيق !

ان ستغلليك يستغلون سيريك آمليين بهذا تشهط منهتك على تحقيق مطالبك الشرعية ينتزعهم الى المحتشدات ، راجين بذلك تحطيم اندفاعك ، وضرب حق الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبرك النقابي القومي الجزائري ، وحامل لواء مطالبك النقابية ، وانهم يعلمون جيدا ذلك ، "العامل الجزائري" يرفضون لك بهذا الحق في اظهار رأيك في مشاكل الساعة، لمحاولة لهم التزوير في الخارج .

انتم يخنقون صوتك لمستغلوك استغلالا أشد .

وانك اصبحت يوميا عرضة للتفتيش، للاهانة ، وللشتم والتقطيع .

يهددون المسئولين النقابيين ويغتالونهم ، ويحجزونهم ويعتقلونهم .

انتم دمروا دواويرنا ، وخربوا قرانا ، وقتلوا تقتيلا شنيعا بسلاحهم .

ضد هذه التحديات ضد كل انواع الظلم ، ضد هذه الجرائم وضد ما يسمونه بالتهدئة تنهضا ، وضد السلط الاستثنائية التي هي بمثابة الرسائل المختومة في التاريخ الذي نعيش في القرن العشرين .

لاجل الاصلاح العقاري الصحيح .

لاجل أجرة اجتماعية قومية ذات حد أدنى مضمون .

لاجل التشغيل العام الجزائري .

لاجل التضامن القوي مع الشعب الجزائري في كفاحه لاجل استرجاع الحريات الديمقراطية .

لاجل اطلاق سراح سيريك وجميع زملائك .

أضرب عن العمل يوم الخميس ٥ جويلية ١٩٥٦ .

انا نضع من هذا اليوم يوم انتصار وكفاح في هدوء ، وشرف و طمأنة .

انك تشارك في نجاحه بتجنبك التجمع في الشوارع ، في المعامل ، في المكاتب و المصانع .

ألق نظرة على الماضي ، واحكم على الحاضر ، و بفضل هذا الاضراب ، تكون قد شاركت في وضع الحجر الاساسي لبناء الجزائر كما تريد .

المصدر: بغداد خلوفي المرجع السابق ص 449

ملحق رقم 4 :أهداف الإتحاد العام لنقابات العمال الجزائريينUSTA

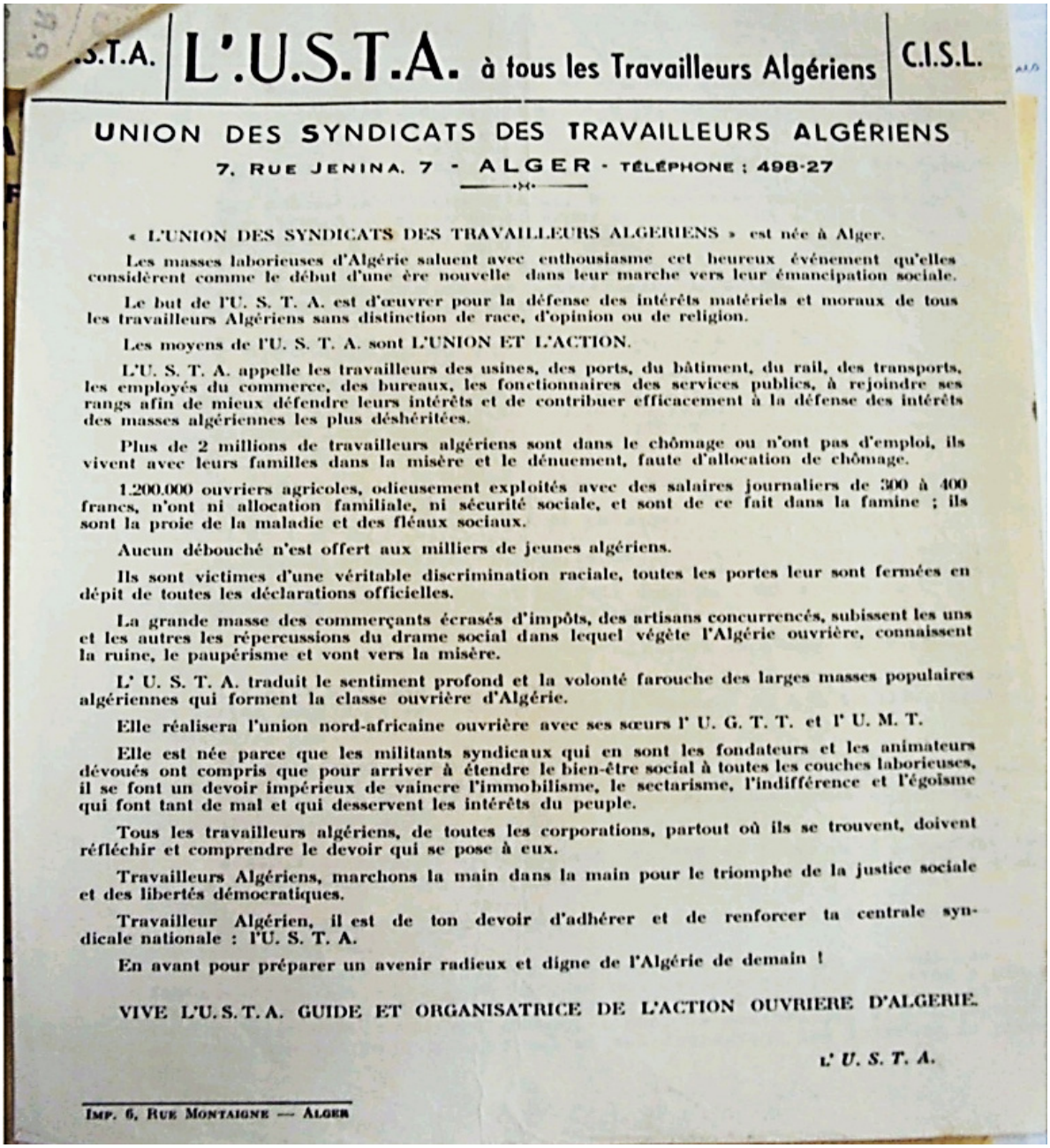

.S.T.A. | L'.U.S.T.A. à tous les Travailleurs Algériens | C.I.S.L.

UNION DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS ALGÉRIENS

7, RUE JENINA. 7 - ALGER - TÉLÉPHONE : 498-27

« L'UNION DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS ALGERIENS » est née à Alger.

Les masses laborieuses d'Algérie saluent avec enthousiasme cet heureux événement qu'elles considèrent comme le début d'une ère nouvelle dans leur marche vers leur émancipation sociale.

Le but de l'U. S. T. A. est d'œuvrer pour la défense des intérêts matériels et moraux de tous les travailleurs Algériens sans distinction de race, d'opinion ou de religion.

Les moyens de l'U. S. T. A. sont L'UNION ET L'ACTION.

L'U. S. T. A. appelle les travailleurs des usines, des ports, du bâtiment, du rail, des transports, les employés du commerce, des bureaux, les fonctionnaires des services publics, à rejoindre ses rangs afin de mieux défendre leurs intérêts et de contribuer efficacement à la défense des intérêts des masses algériennes les plus déshéritées.

Plus de 2 millions de travailleurs algériens sont dans le chômage ou n'ont pas d'emploi, ils vivent avec leurs familles dans la misère et le dénuement, faute d'allocation de chômage.

1.200.000 ouvriers agricoles, odieusement exploités avec des salaires journaliers de 300 à 400 francs, n'ont ni allocation familiale, ni sécurité sociale, et sont de ce fait dans la famine ; ils sont la proie de la maladie et des fléaux sociaux.

Aucun débouché n'est offert aux milliers de jeunes algériens.

Ils sont victimes d'une véritable discrimination raciale, toutes les portes leur sont fermées en dépit de toutes les déclarations officielles.

La grande masse des commerçants écrasés d'impôts, des artisans concurrencés, subissent les uns et les autres les répercussions du drame social dans lequel végète l'Algérie ouvrière, connaissent la ruine, le paupérisme et vont vers la misère.

L' U. S. T. A. traduit le sentiment profond et la volonté farouche des larges masses populaires algériennes qui forment la classe ouvrière d'Algérie.

Elle réalisera l'union nord-africaine ouvrière avec ses sœurs l' U. G. T. T. et l' U. M. T.

Elle est née parce que les militants syndicaux qui en sont les fondateurs et les animateurs dévoués ont compris que pour arriver à étendre le bien-être social à toutes les couches laborieuses, il se font un devoir impérieux de vaincre l'immobilisme, le sectarisme, l'indifférence et l'égoïsme qui font tant de mal et qui desservent les intérêts du peuple.

Tous les travailleurs algériens, de toutes les corporations, partout où ils se trouvent, doivent réfléchir et comprendre le devoir qui se pose à eux.

Travailleurs Algériens, marchons la main dans la main pour le triomphe de la justice sociale et des libertés démocratiques.

Travailleur Algérien, il est de ton devoir d'adhérer et de renforcer ta centrale syndicale nationale : l'U. S. T. A.

En avant pour préparer un avenir radieux et digne de l'Algérie de demain !

VIVE L'U. S. T. A. GUIDE ET ORGANISATRICE DE L'ACTION OUVRIERE D'ALGERIE.

L' U. S. T. A.

IMP. 6, RUE MONTAIGNE — ALGER

المصدر: عبد العزيز راجعيالمرجع السابق ص407

ملحق رقم 5 :التنظيم الهيكلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين

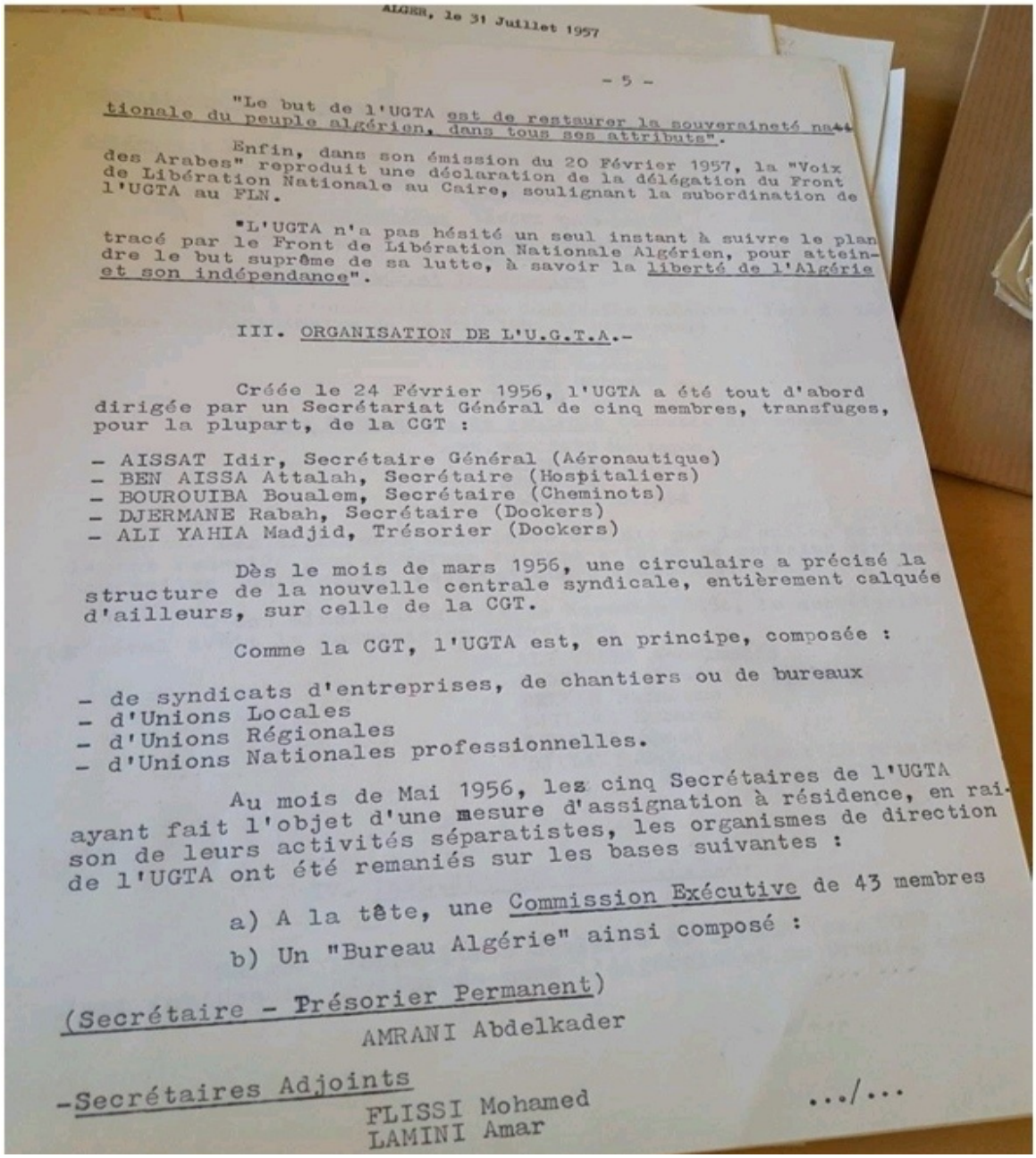

ALGER, le 31 Juillet 1957

- 5 -

"Le but de l'UGTA est de restaurer la souveraineté nationale du peuple algérien, dans tous ses attributs".

Enfin, dans son émission du 20 Février 1957, la "Voix des Arabes" reproduit une déclaration de la délégation du Front de Libération Nationale au Caire, soulignant la subordination de l'UGTA au FLN.

"L'UGTA n'a pas hésité un seul instant à suivre le plan tracé par le Front de Libération Nationale Algérien, pour atteindre le but suprême de sa lutte, à savoir la liberté de l'Algérie et son indépendance".

III. ORGANISATION DE L'U.G.T.A.-

Créée le 24 Février 1956, l'UGTA a été tout d'abord dirigée par un Secrétariat Général de cinq membres, transfuges, pour la plupart, de la CGT :

- AISSAT Idir, Secrétaire Général (Aéronautique)
- BEN AISSA Attalah, Secrétaire (Hospitaliers)
- BOUROUIBA Boualem, Secrétaire (Cheminots)
- DJERMANE Rabah, Secrétaire (Dockers)
- ALI YAHIA Madjid, Trésorier (Dockers)

Dès le mois de mars 1956, une circulaire a précisé la structure de la nouvelle centrale syndicale, entièrement calquée d'ailleurs, sur celle de la CGT.

Comme la CGT, l'UGTA est, en principe, composée :

- de syndicats d'entreprises, de chantiers ou de bureaux
- d'Unions Locales
- d'Unions Régionales
- d'Unions Nationales professionnelles.

Au mois de Mai 1956, les cinq Secrétaires de l'UGTA ayant fait l'objet d'une mesure d'assignation à résidence, en raison de leurs activités séparatistes, les organismes de direction de l'UGTA ont été remaniés sur les bases suivantes :

a) A la tête, une Commission Exécutive de 43 membres

b) Un "Bureau Algérie" ainsi composé :

(Secrétaire - Présorier Permanent)
AMRANI Abdelkader

-Secrétaires Adjoints
FLISSI Mohamed
LAMINI Amar

.../...

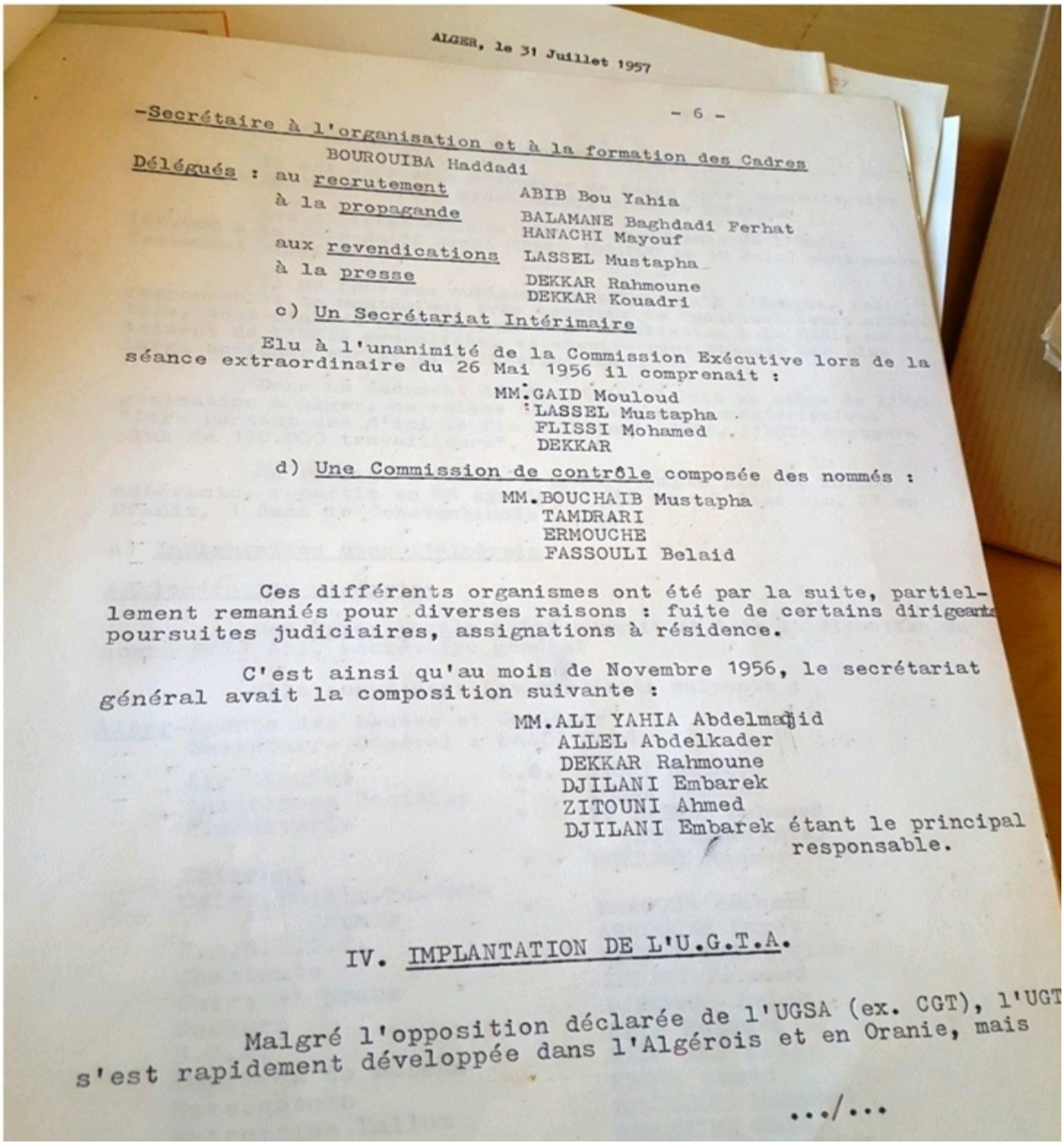

ALGER, le 31 Juillet 1957

- 6 -

-Secrétaire à l'organisation et à la formation des Cadres
BOUROUIBA Haddadi

Délégués : au recrutement — ABIB Bou Yahia
à la propagande — BALAMANE Baghdadi Ferhat, HANACHI Mayouf
aux revendications — LASSEL Mustapha
à la presse — DEKKAR Rahmoune, DEKKAR Kouadri

c) Un Secrétariat Intérimaire

Elu à l'unanimité de la Commission Exécutive lors de la séance extraordinaire du 26 Mai 1956 il comprenait :

MM. GAID Mouloud
LASSEL Mustapha
FLISSI Mohamed
DEKKAR

d) Une Commission de contrôle composée des nommés :

MM. BOUCHAIB Mustapha
TAMDRARI
ERMOUCHE
FASSOULI Belaid

Ces différents organismes ont été par la suite, partiellement remaniés pour diverses raisons : fuite de certains dirigeants poursuites judiciaires, assignations à résidence.

C'est ainsi qu'au mois de Novembre 1956, le secrétariat général avait la composition suivante :

MM. ALI YAHIA Abdelmadjid
ALLEL Abdelkader
DEKKAR Rahmoune
DJILANI Embarek
ZITOUNI Ahmed
DJILANI Embarek étant le principal responsable.

IV. IMPLANTATION DE L'U.G.T.A.

Malgré l'opposition déclarée de l'UGSA (ex. CGT), l'UGT s'est rapidement développée dans l'Algérois et en Oranie, mais

.../...

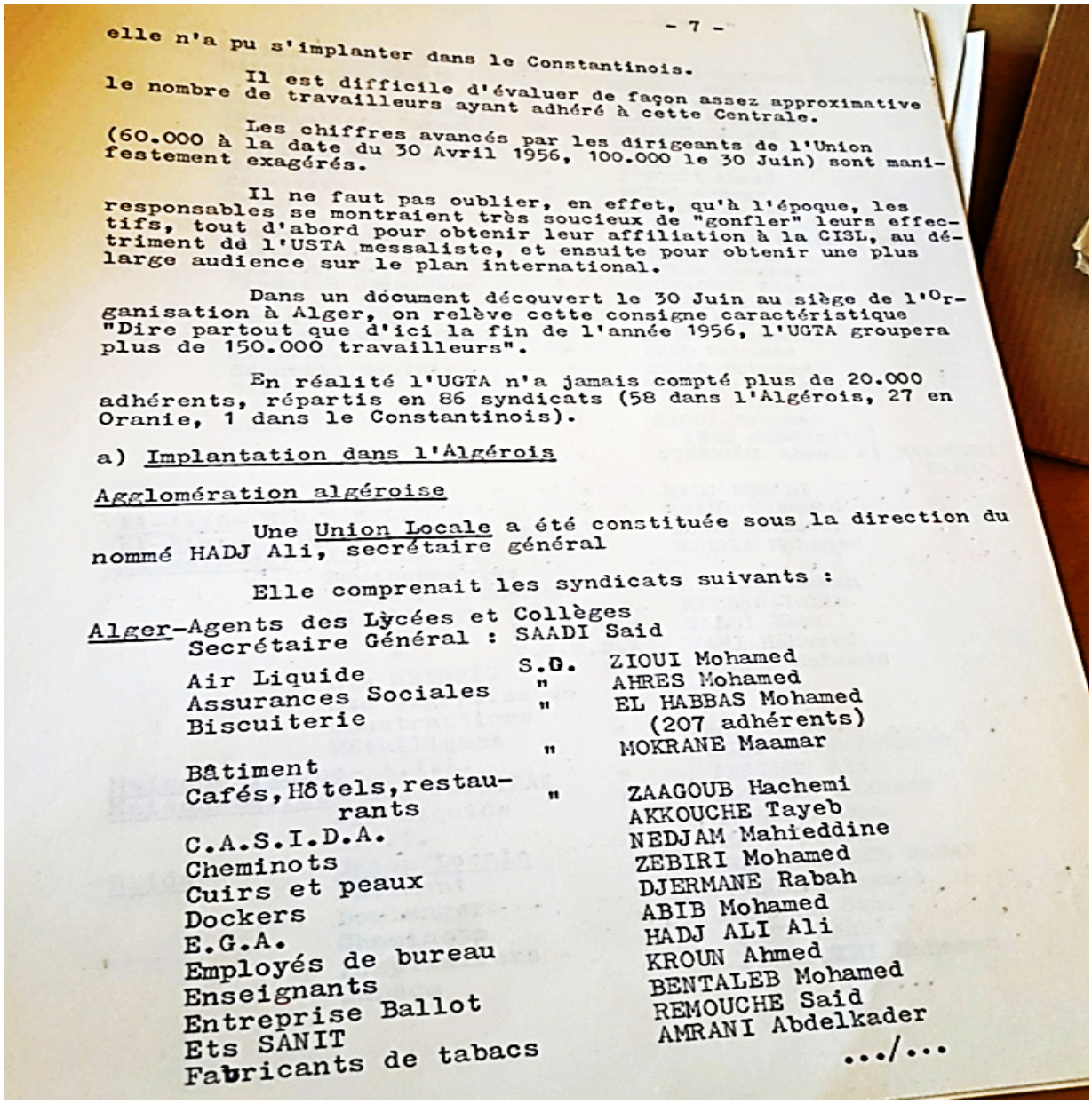

elle n'a pu s'implanter dans le Constantinois.

Il est difficile d'évaluer de façon assez approximative le nombre de travailleurs ayant adhéré à cette Centrale.

Les chiffres avancés par les dirigeants de l'Union (60.000 à la date du 30 Avril 1956, 100.000 le 30 Juin) sont manifestement exagérés.

Il ne faut pas oublier, en effet, qu'à l'époque, les responsables se montraient très soucieux de "gonfler" leurs effectifs, tout d'abord pour obtenir leur affiliation à la CISL, au détriment de l'USTA messaliste, et ensuite pour obtenir une plus large audience sur le plan international.

Dans un document découvert le 30 Juin au siège de l'Organisation à Alger, on relève cette consigne caractéristique "Dire partout que d'ici la fin de l'année 1956, l'UGTA groupera plus de 150.000 travailleurs".

En réalité l'UGTA n'a jamais compté plus de 20.000 adhérents, répartis en 86 syndicats (58 dans l'Algérois, 27 en Oranie, 1 dans le Constantinois).

a) Implantation dans l'Algérois

Agglomération algéroise

Une Union Locale a été constituée sous la direction du nommé HADJ Ali, secrétaire général

Elle comprenait les syndicats suivants :

Alger-Agents des Lycées et Collèges — Secrétaire Général : SAADI Said

Air Liquide	S.G.	ZIOUI Mohamed
Assurances Sociales	"	AHRES Mohamed
Biscuiterie	"	EL HABBAS Mohamed (207 adhérents)
Bâtiment	"	MOKRANE Maamar
Cafés, Hôtels, restaurants	"	ZAAGOUB Hachemi
C.A.S.I.D.A.		AKKOUCHE Tayeb
Cheminots		NEDJAM Mahieddine
Cuirs et peaux		ZEBIRI Mohamed
Dockers		DJERMANE Rabah
E.G.A.		ABIB Mohamed
Employés de bureau		HADJ ALI Ali
Enseignants		KROUN Ahmed
Entreprise Ballot		BENTALEB Mohamed
Ets SANIT		REMOUCHE Said
Fabricants de tabacs		AMRANI Abdelkader

.../...

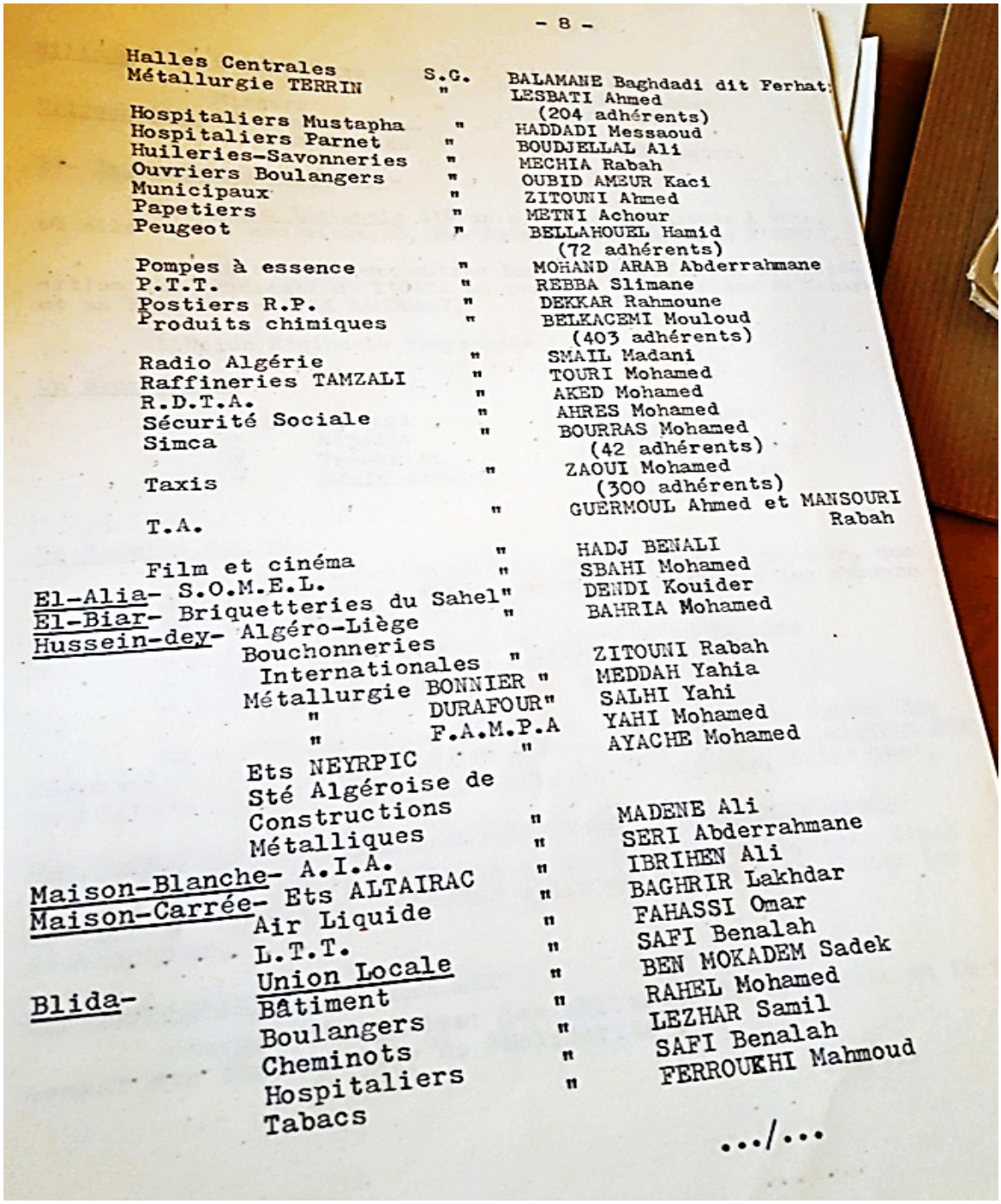

Halles Centrales	S.G.	BALAMANE Baghdadi dit Ferhat
Métallurgie TERRIN	"	LESBATI Ahmed
		(204 adhérents)
Hospitaliers Mustapha	"	HADDADI Messaoud
Hospitaliers Parnet	"	BOUDJELLAL Ali
Huileries-Savonneries	"	MECHIA Rabah
Ouvriers Boulangers	"	OUBID AMEUR Kaci
Municipaux	"	ZITOUNI Ahmed
Papetiers	"	METNI Achour
Peugeot	"	BELLAHOUEL Hamid
		(72 adhérents)
Pompes à essence	"	MOHAND ARAB Abderrahmane
P.T.T.	"	REBBA Slimane
Postiers R.P.	"	DEKKAR Rahmoune
Produits chimiques	"	BELKACEMI Mouloud
		(403 adhérents)
Radio Algérie	"	SMAIL Madani
Raffineries TAMZALI	"	TOURI Mohamed
R.D.T.A.	"	AKED Mohamed
Sécurité Sociale	"	AHRES Mohamed
Simca	"	BOURRAS Mohamed
		(42 adhérents)
Taxis	"	ZAOUI Mohamed
		(300 adhérents)
T.A.	"	GUERMOUL Ahmed et MANSOURI Rabah
Film et cinéma	"	HADJ BENALI
El-Alia- S.O.M.E.L.	"	SBAHI Mohamed
El-Biar- Briquetteries du Sahel	"	DENDI Kouider
Hussein-dey- Algéro-Liège	"	BAHRIA Mohamed
Bouchonneries		
Internationales	"	ZITOUNI Rabah
Métallurgie BONNIER	"	MEDDAH Yahia
" DURAFOUR	"	SALHI Yahi
" F.A.M.P.A	"	YAHI Mohamed
Ets NEYRPIC	"	AYACHE Mohamed
Sté Algéroise de		
Constructions	"	MADENE Ali
Métalliques	"	SERI Abderrahmane
Maison-Blanche- A.I.A.	"	IBRIHEN Ali
Maison-Carrée- Ets ALTAIRAC	"	BAGHRIR Lakhdar
Air Liquide	"	FAHASSI Omar
L.T.T.	"	SAFI Benalah
Union Locale	"	BEN MOKADEM Sadek
Blida- Bâtiment	"	RAHEL Mohamed
Boulangers	"	LEZHAR Samil
Cheminots	"	SAFI Benalah
Hospitaliers	"	FERROUKHI Mahmoud
Tabacs		

.../...

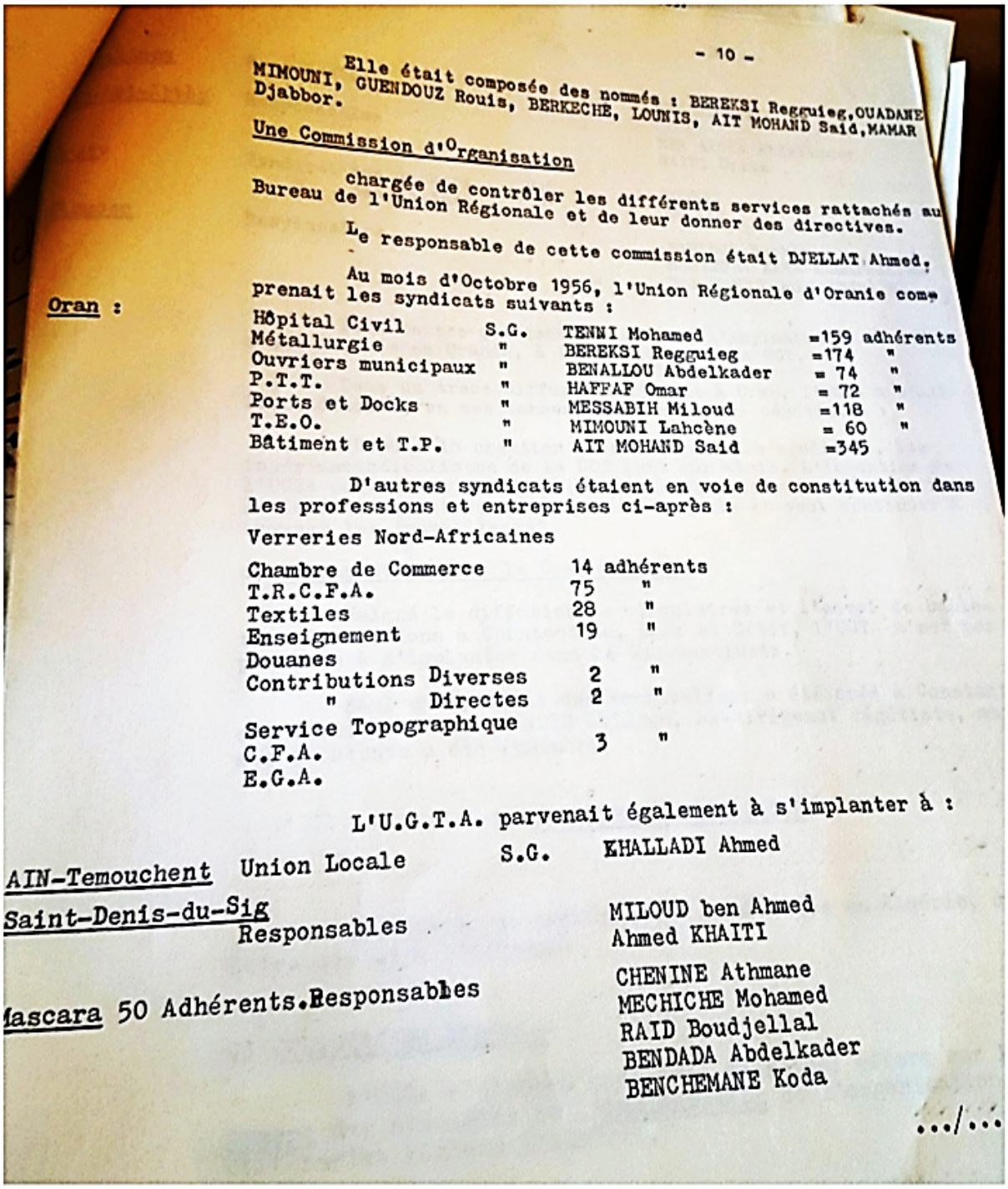

- 10 -

Elle était composée des nommés : BEREKSI Reguieg, OUADANE MIMOUNI, GUENDOUZ Rouis, BERKECHE, LOUNIS, AIT MOHAND Said, MAMAR Djabbor.

Une Commission d'Organisation

chargée de contrôler les différents services rattachés au Bureau de l'Union Régionale et de leur donner des directives.

Le responsable de cette commission était DJELLAT Ahmed.

Au mois d'Octobre 1956, l'Union Régionale d'Oranie comprenait les syndicats suivants :

Oran :

Hôpital Civil	S.G.	TENNI Mohamed	=159 adhérents
Métallurgie	"	BEREKSI Reguieg	=174 "
Ouvriers municipaux	"	BENALLOU Abdelkader	= 74 "
P.T.T.	"	HAFFAF Omar	= 72 "
Ports et Docks	"	MESSABIH Miloud	=118 "
T.E.O.	"	MIMOUNI Lahcène	= 60 "
Bâtiment et T.P.	"	AIT MOHAND Said	=345

D'autres syndicats étaient en voie de constitution dans les professions et entreprises ci-après :

Verreries Nord-Africaines

Chambre de Commerce	14 adhérents
T.R.C.F.A.	75 "
Textiles	28 "
Enseignement	19 "
Douanes	
Contributions Diverses	2 "
" Directes	2 "
Service Topographique	
C.F.A.	3 "
E.G.A.	

L'U.G.T.A. parvenait également à s'implanter à :

AIN-Temouchent Union Locale S.G. KHALLADI Ahmed

Saint-Denis-du-Sig
Responsables MILOUD ben Ahmed
Ahmed KHAITI

Mascara 50 Adhérents. Responsables CHENINE Athmane
MECHICHE Mohamed
RAID Boudjellal
BENDADA Abdelkader
BENCHEMANE Koda

.../...

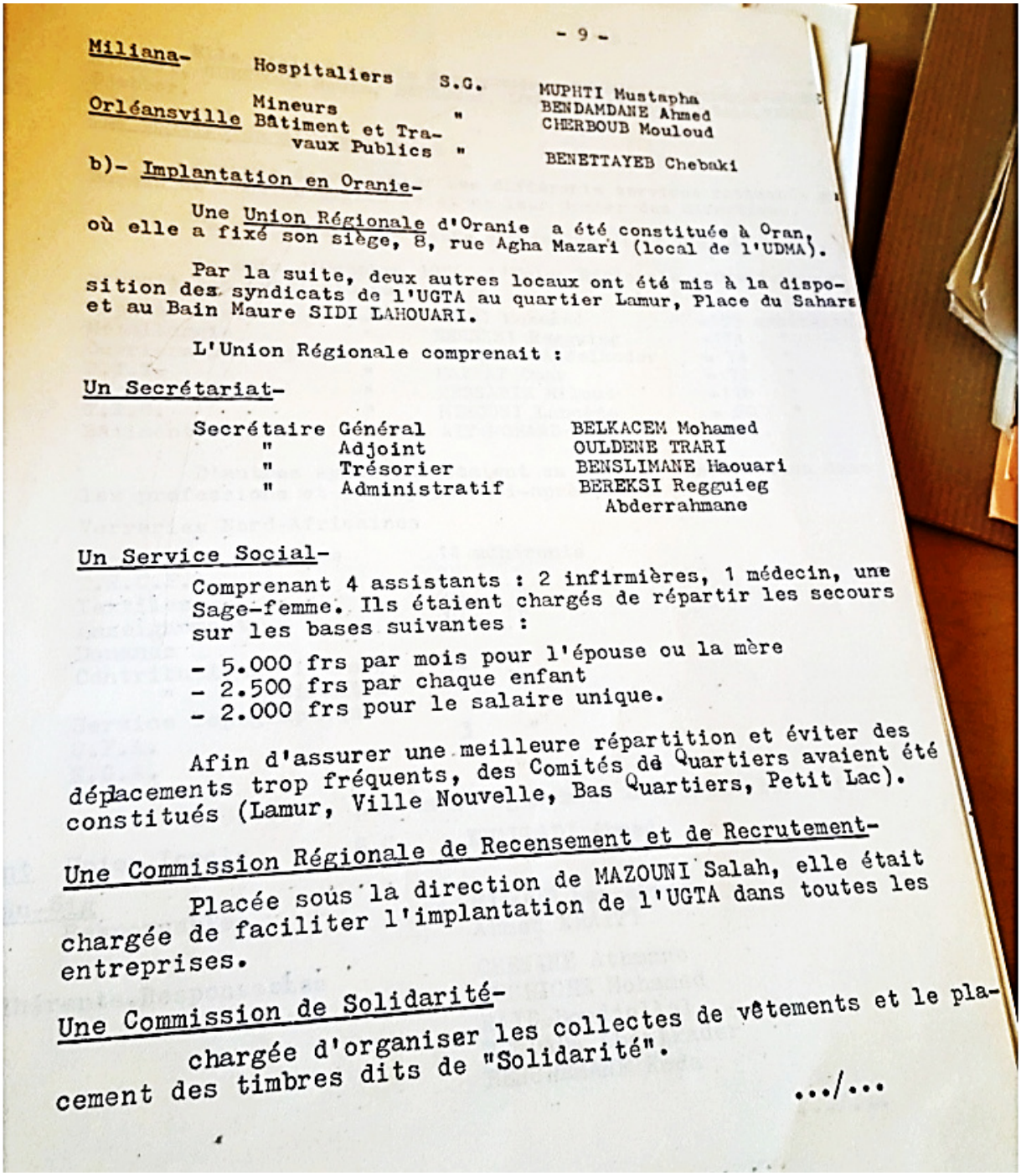

- 9 -

Miliana- Hospitaliers S.G. MUPHTI Mustapha

Orléansville Mineurs " BENDAMDANE Ahmed
Bâtiment et Travaux Publics " CHERBOUB Mouloud
BENETTAYEB Chebaki

b)- Implantation en Oranie-

Une Union Régionale d'Oranie a été constituée à Oran, où elle a fixé son siège, 8, rue Agha Mazari (local de l'UDMA).

Par la suite, deux autres locaux ont été mis à la disposition des syndicats de l'UGTA au quartier Lamur, Place du Sahara et au Bain Maure SIDI LAHOUARI.

L'Union Régionale comprenait :

Un Secrétariat-

Secrétaire	Général	BELKACEM Mohamed
"	Adjoint	OULDENE TRARI
"	Trésorier	BENSLIMANE Haouari
"	Administratif	BEREKSI Reggueg Abderrahmane

Un Service Social-

Comprenant 4 assistants : 2 infirmières, 1 médecin, une Sage-femme. Ils étaient chargés de répartir les secours sur les bases suivantes :

- 5.000 frs par mois pour l'épouse ou la mère
- 2.500 frs par chaque enfant
- 2.000 frs pour le salaire unique.

Afin d'assurer une meilleure répartition et éviter des déplacements trop fréquents, des Comités de Quartiers avaient été constitués (Lamur, Ville Nouvelle, Bas Quartiers, Petit Lac).

Une Commission Régionale de Recensement et de Recrutement-

Placée sous la direction de MAZOUNI Salah, elle était chargée de faciliter l'implantation de l'UGTA dans toutes les entreprises.

Une Commission de Solidarité-

chargée d'organiser les collectes de vêtements et le placement des timbres dits de "Solidarité".

.../...

المصدر: AOMGR 1/H/601 l'union générale de travailleur algériens (USTA) p5.11

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: المصادر:

1 - الوثائق الارشيفية:

Archives nationale d'Outre-mer Aix-en-Provence

AOMGR 1/H/601 l'union générale des travailleurs Algériens (USTA) p5.11

2- المذكرات الشخصية:

1. الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، تر، محمد المعراجي تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، 2007م
2. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة للنشر، حيدرة. الجزائر.

3 - الكتب:

1. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954م، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012 م
2. جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر، فيصل عباس، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان، 1972م
3. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م
4. عباس فرحات، ليل الإستعمار، تر، ابوبكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م
5. غليسبي جوان، الجزائر الثائرة، تعريب خيري حماد، ط1، دار الطبيعة بيروت،1961م
6. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر ، ملتزمة النشر والطبع، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001م

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت، باريس
2. آيت محمود مدور: الحركة النقابية المغاربية 1945، 1962، الجزائر وتونس نموذجًا، دار هومة لنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.

3. آيت محمود مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830-1962، بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري، دار هومة لنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2015 .
4. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج 1، دار المعرفة، الجزائر،2006م
5. بوحوش عمار التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1982م، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، 1997م
6. بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م
7. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، 1983م
8. ز.فوستر ويليم: موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية 1764-1876م، تر، عبدا الحميد الصافي ، مطابع دار الثورة ، بغداد-العراق، 1973م
9. الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر،ج 1 .
10. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ط ج 02، ط 4 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م
11. عبدون محمد : شهادة مناضل من الحركة الوطنية منشورات دحلب 2013.
12. العلوي محمد طيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830-1954، ط 1.
13. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين-تاريخ الجزائر 1830-1954، تر، محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية منشورات ANEP.
14. قنانش محمد، محفوظ قداش، في شمال إفريقيا، 1926-1937م، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018م.
15. مطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر، متيجة للطباعة الجزائر، 2007م.
16. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014

2- <u>المقالات:</u>

1. بلعربي عمر: المنظمة الخاصة النواة الأولى للعمل المسلح 1947_1954 مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، جامعة أبو بكر القايد تلمسان العدد 05 ، الجزائر ، 2017

2. بن شرقي عبد الله: الحكة النقابية ودور ثقافي في التعبئة الاجتماعية ، مجلة الرواق العدد 09_ 2017
3. بن موسى محمد: سياسة روبيرت لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956_1958 ، مجلة قضايا تاريخية ، العدد 2 ، 2016
4. بوزغرينة عيسى: نشأة وتطور التنظيم القابي إلى غتية الإستقلاق ، مجلة المعهد الوطني لتكوين العالمي للإطارات الشباب ، العدد 16 ، 2008
5. بوعموشة سهام: دور الحركة النقابية الجزائرية في خدمة ثورة التحرير جريدة ذاكرة الشعب ، 2024
6. تكران جيلالي: الفلاحون الصغار و الأجراء الزراعيون بين 1936_1950 قراءة في ينظيم الوعي المطلبي ، مجلة الروافد للبحوث و الدراسات
7. توالبتي ايمان: سروريمة ، دور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تفعيل مسار الحركة التحررية ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الإجتماعية
8. خلوفي بغداد: الإعلام النقابي و دوره أثناء الثورة ، مجلة الإنسان و العمل ، العدد ،01_2015
9. راجعي عبد العزيز: جذور العمل النقابي و تطوراته في الجزائر خلال سنوات الجبهة الشعبية (1936_1939) ، المجلة التاريخية الجزائرية ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهدي ، العدد4 ، سبتمبر 2017
10. زبيري حسن: ظروف بروز الحركات العمالية في الجزائر 1880_1956 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة
11. زقب عثمان: نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية و الإجتماعية
12. شبوط سعاد يمينة: حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1945_1954 من الأزمة إلى القطيعة ، مجلة المعارف و للبحوث و الدراسات التاريخية
13. طاعة سعد: البنية الاجتماعية و الإقتصادية للريف الجزائري 1930_1954، قسم التاريخ المركزي الحامعي ، معسكر
14. قوادرة شايب: تحولات الحركة الوطنية بعد الحرب العامية الثانية 1945_1954 ، مجلة العلوم الإنسانية

15. مساعد أسامة صاحب منعم: الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830_1962 ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مجلد 4 ، العدد3 ، جامعة بابل للدراسات الحضارية و التاريخية

16. ميسوم بلقاسم: سياسة فرنسا الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في الجزائر خلال فترة 1930_1954 ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع جامعة بسكرة ، العدد 6 ، جوان 2013

17. واضح رشيد: الحرية النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة مولود معمري ن تيزي وزو ، المجلد 2 ، العدد 10 ، جوان 2018

18. هادي صباح نوري ، وآخرون ، تنظيمات العمال و المطالبة المهاجرين الجزائريين محورهم في المقاومة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي 1924_1962 ، مجلة ديالي كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالي ، العدد 55 ، 2011م .

19.

3- الرسائل الجامعية

1/ رسائل الدكتوراه:

1. اقنان عبد الحفيظ: نشأة وتطور الحركة العمالية في الجزائر 1914-1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التاريخ الإجتماعي للجزائر قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ، 2020، 2021.
2. آيت مدور محمود: الحركة العمالية في الجزائر من بدايتها الأولى إلى غاية 1954، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013، 2014
3. بن عراج وهيبة: الإتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية 1456-1462، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة جيلالي ليابس، بلعباس، 2021، 2022.
4. بوسعادة خيرة، نشاط النخب الجزائرية في عمالة وهران ما بين 1919 و 1954، أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012، 2013.

5. تكران جيلالي، الحركة العمالية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني 1945-1962، أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2012، 2013م
6. ثابتي حياة: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في القطاع الوهراني 1929-1954 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010، 2011.
7. خلوفي بغداد: الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1454-1462، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة وهران
8. خيثر عبد العزيز: العمال النقابي بالجزائر ودوره في خدمة القضية الوطنية الإتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا 1956-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الاداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة الجزائر، 2016-2017
9. راجعي عبد العزيز: المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924-1962 رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ الحركات السياسية والنقابية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة قسنطينة 02 – عبد الحميد مهري، 2017، 2018
10. قحموش هاجر: الحركات النقابية المغاربية والقضايا الوطنية الإتحاد العام التونسي للشغل- الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد المغربي للشغل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .ل.م.د في التاريخ ، تاريخ الثورة الجزائرية ، قسم العلوم الإنسانية، خلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014، 2020
11. قدور محمد: دور المنظمات الجماهيرية في الثورة التحريرية 1956- 1962 الإتحاد العام للعمال الجزائريين (نموذجًا)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2014، 2015
12. قريشي محمد، الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954، رسالة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2019-2020م.

13. قنانش محمد، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012م

14. يهليل محمد، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين مابين1947-1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر عملية العلوم الإنسانية جامعة وهران، 2011-2012م.

2/ مذكرات الماستر:

1. بزايدية مريم، أوضاع الجزائر السياسية والإقتصادية والإجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2011-2012م.
2. مش مصطفى، دغيش فارس، العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919-1939م مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة يحيى فارس، المدية، 2012-2022م
3. مشري عمر، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017م.
4. يحياوي نوارة: العمل النقابي ودوره أثناء الثورة التحريرية من خلال أرشين فانسان 1454-1462 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، 2019.

ثالثا: المصادر باللغة الفرنسية:

1. Boualem Bourouiba : les syndicalistes Algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936-1962), Edition Dahlab, ENEG, Alger, 2001.

رابعا : المراجع باللغة الفرنسية:

1-Noura Benallegue Chaouia, l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954, O.P.U, Alger, 2005.

2. Réneé Gallissot ,le maghreb de traverse , éd,bouchene,2000.

1- الكتب:

2- المقالات:

1. Nacer Djab et autres , les syndicats en Algérie, histoire, état des lieux et scenarios

فهرس المحتويات:

مقدمة	**أ- هـ**
مدخل	**2**
الفصل الأول: أوضاع الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية (ح.ع.2)	
المطلب الاول: الأوضاع السياسية	**5**
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**8**
المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية.	**10**
الفصل الثاني: واقع الحركة العمالية في الجزائر **1946-1950.**	
المبحث الأول:الكونفدراليات النقابية.	**17**
المطلب الأول: الكونفدرالية العامة للشغل CGTو الكونفدرالية العامة للشغل (CGTV)	17
المطلب الثاني: القوة العمالية FO	19
المطلب الثالث: النقابات المسيحية CFTC	21
المطلب الرابع: النفايات المستقلة.	
المبحث الثاني: دور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في العمل النقابي.	**23**
المطلب الأول: تأسيس اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية	23
المطلب الثاني: دور اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية في الدفاع عن العمال الجزائريين.	25
المبحث الثالث: تطور المطالب العمالية نحو المطلب السياسي 1947	**27**

المطلب الأول: إضرابات العمال الجزائريين.	27
المطلب الثاني: رد فعل فرنسا على الإضرابات.	34
الفصل الثالث: واقع الحركة العمالية في الجزائر 1950-1954م.	
المبحث الاول: الندوة الرابعة لـ CGT والبداية الفعلية لجزارة النقابة	**36**
المبحث الثاني: لجنة التنسيق للنفايات المتحالقة للجزائر	**38**
المبحث الثالث: أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وانعكاسها على العمل النقابي.	**40**
المبحث الرابع: الندوة الخامسة لـ (UGSA) وتأسيس الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA)	**43**
المطلب الأول: تأسيس الإتحاد العام للنقابات الجزائرية. (UGSA)	44
المطلب الثاني: نشاط الإتحاد العام للنقابات الجزائرية.	47
المبحث الخامس:اندلاع الثورة التحريرية وتأثيره على العمل النقابي 1954م، 1956	**50**
خاتمة.	54
الملاحق.	57
قائمة المصادر والمراجع.	68